

الاتصالات البريطانية- الكردية بشأن خطف المهندس البريطاني

مايكل باول من قبل الحزب الاشتراكي الكردستاني- الموحد

١٩٨١ - ١٩٨٢

د. ميهشان محمد حسين

قسم التاريخ- فاكولتي العلوم الإنسانية- جامعة زاخو/ اقليم كردستان- العراق

الملخص:

إن موقف الحكومات البريطانية من القضية الكردية في العراق في التاريخ المعاصر، كان له ابعاد عديدة، وانبثقت منه جملة نتائج وعوامل أثرت على الكرد وكردستان على مختلف الأصعدة. بالمقابل حاولت قيادات الحركة الكردية المعاصرة بكل جهدها خلال القرن العشرين كسب الجانب البريطاني والتجأت إلى العديد من السبل لجعل الحكومات البريطانية تساندها وتقف إلى جانبها، غير أن قيادات الحركة الكردية لم تحاول تهديد المواطنين البريطانيين المدنيين في المنطقة، أو في العراق أو الذين كانوا يزورون أو يعملون في كردستان العراق. وهذا ما تغير نسبياً بعد عام ١٩٧٥، ففي يوم ٣١ من كانون الثاني ١٩٨١ اختطف المهندس البريطاني مايكل باول Michael Powell في السليمانية من قبل الحزب الاشتراكي الكردستاني الموحد، وأخذت قضية اطلاق سراحه أكثر من سنة ونصف، وتعددت محاولات الحكومة البريطانية في ذلك، وبالمقابل اشترط الحزب الكردي عدداً من المطالب، طالب من خلالها الحكومة البريطانية بتنفيذها، من أجل منح الحرية للمواطن البريطاني. و عدت بعض قيادات الحركة الكردية أن اللجوء إلى هذه الوسيلة التي ظهرت في الثمانينات من القرن الماضي - أي: تهديد على حياة المواطنين المدنيين - أفضل طريقة للضغط على الدول، التي تمتلك نفوذاً ومصالح في المنطقة للاستفادة قدر الإمكان من مواقف هذه الدول، ومنها بريطانيا سواء من ناحية المواقف السياسية أو الحصول على الدعم المادي، أو من ناحية جعل من مثل هذه القضايا كدعاية للقضية الكردية من خلال تناول

الصحافة في هذه البلدان لقضايا اختطاف مواطنيها والإشارة إلى قضية الشعب الكردي. وفي الواقع أن لجوء بعض من قيادات الحركة الكردية إلى هذه الوسيلة كان نتيجة تمذهبها بمذاهب ثورية راديكالية ونهج فكري يساري. ومن ناحية أخرى نتيجة لفشل جميع السبل الممكنة لجعل دول العالم تستجيب لمطالب القضية الكردية، والتي لم تنجح في جلب التعاطف الدولي ولا سيما الغربي والبريطاني لمعاناة الشعب الكردي، إلا أن تهديد حياة المواطنين المدنيين أضر بالحركة الكردية أكثر بكثير مما استفادت منه.

الكلمات الدالة: حزب الإشتراكي الكردستاني الموحد، بريطانيا، ميكيل باول، العراق، القضية الكردية.

المقدمة:

يعد عام ١٩٧٥ تاريخاً فارقاً في عمر الحركة الكردية المعاصرة في كردستان العراق، و ذلك بسبب نهاية الحركة الكردية المسلحة في آذار ١٩٧٥ وما رافقتها من أسباب وعوامل، أسفرت لما بعدها عن جملة نتائج وعواقب استمرت إلى الوقت الحاضر، و من أبرز تلك النتائج تخطي الحركة الكردية مرحلة الحزب الواحد، إذ ظهرت على الساحة السياسية الكردية العديد من الأحزاب والجمعيات السياسية، حاولت أن تنتهج نهجاً سياسياً بعيداً كل البعد عن حزب الديمقراطية الكردستاني (الذي قاد الحركة الكردية نحو ثلاثين سنة)، بل كان بعض منها متشددة للغاية في أفكارها ونهجها السياسي، تلك الأفكار التي كانت في غالبيتها تعادي الغرب وتصف الدول الغربية في أدبياتها بالامبريالية والاستعمارية والصهيونية .

وسرعان ما ظهر على أرض الواقع في كردستان العراق نهجاً قيادياً متشدداً في معاداة الدول الغربية، غير أن قيادات الحركة الكردية السابقة، خلال قتالها مع الحكومات العراقية، أبعدت الحركة الكردية عن تهديد المواطنين المدنيين سواء أكانوا مواطنين محليين، أم كانوا أجانب (سياحاً أو من رجال الأعمال)، ومرد ذلك إلى إيمانها بعدم تشويه صورة الحركة الكردية التي تناضل من أجل حقوق شعبها، وأن الإضرار بحياة الأبرياء سيبعد عنها التعاطف المحلي والدولي، كما أن صراعها ينحصر مع الحكومات، وليس مع شعوب المنطقة، أو أي مدنيين من أية بقعة في العالم، حتى وإن كانوا مواطنين من تلك البلدان التي تعادي الحركة الكردية بشدة، أو من الحكومات التي تساند الحكومات العراقية وتدعمها من جميع النواحي في صراعها مع الحركة الكردية.

إن هذا التوجه تغير نسبياً عقب انهيار الحركة الكردية في ١٩ آذار ١٩٧٥، مع بقاءه عند بعض الأطراف السياسية وليس من غالبيتها، إلا أنه أحدث اتهاماً جديداً للحركة الكردية و أضر بسمعتها، وفي الواقع أن لجوء بعض الأطراف السياسية الكردية الى ذلك يعود الى امتعاضها الشديد من التجاهل العالمي للقضية الكوردية.

تأتي أهمية الدراسة من أن مصادر التاريخ الكردي المعاصر لم تول أهتماماً لمثل هذه القضايا، ومن ناحية أخرى تم العثور في الأرشيف الوطني البريطاني National Archive في لندن على الكثير من التقارير والوثائق التي لم تَرَ النور، و تتناول موقف الحكومة البريطانية من القضية الكردية في العراق من خلال اختطاف مواطنها مايكل باول من قبل الحزب الاشتراكي الكردستاني الموحد، لذا وجد من الضروري البحث والكتابة عن قضية أختطاف مايكل باول .

يتألف البحث من مقدمة و ثلاثة محاور رئيسة، ثم تأتي الاستنتاجات التي تم التوصل إليها في نهاية الكتابة، ففي المحور الأول تم التطرق إلى الظروف التي صاحبت عملية خطف مايكل باول، اما في المحور الثاني فعرض كيفية تناول الإعلام و الصحافة البريطانية لخطف المواطن البريطاني، وموقفها من عملية الخطف وتأثيرها على صورة الكرد في الصحافة والإعلام البريطاني، أما المحور الثالث والأخير فخصص لكيفية التواصل بين الحكومة البريطانية والحزب الاشتراكي الكردستاني، ومن ثم تحول ذلك التواصل إلى عملية المفاوضات، وما نجم عنها من نتائج أثرت دون شك على الجانبين، وختاماً تم الوصول إلى بعض النتائج.

أستندت الدراسة على العديد من المصادر تنوعت بين تقارير وزارة الخارجية البريطانية والذي كان الرافد الرئيس لها، إذ تم العثور على سبعة ملفات بخصوص قضية أختطاف مايكل باول من الارشيف الوطني البريطاني في لندن، وضم كل ملف ما بين ٣٠٠ - ٤٠٠ وثيقة وتقرير من الوزارة خارجية من ممثلات الحكومة البريطانية في العراق والدول المجاورة لها، كما تمت الاستفادة من الصحافة البريطانية قدر تناولها لموضوع البحث، فضلاً عن بعض المصادر المختصة بهذه المدة من التاريخ الكردي المعاصر .

المحور الأول: ظروف اختطاف المهندس البريطاني مايكل باول في ٣١

كانون الثاني ١٩٨١

أعلن في الثامن من آب ١٩٧٩ عن تشكيل الحزب الاشتراكي الكردستاني الموحد، الذي أصبح يعرف اختصاراً ب(حسك). وتحقق ذلك إثر اندماج الحركة الاشتراكية الكردستانية^(١) واللجنة التحضيرية للحزب الديمقراطي الكردستاني^(٢). وقد شهد الحزب إقبالا واسعا للانضمام الى صفوفه باعتباره يمثل في نظر الكثيرين الطريق الثالث، أو بالأحرى الاتجاه الوسط بين الحزبين الرئيسيين المتنازعين الحزب الديمقراطي الكردستاني و الاتحاد الوطني الكردستاني^(٣).

استناداً على ما سبق بحث الحزب المذكور عن جميع السبل الممكنة، من أجل ممارسة أكبر تأثير على الساحة الكردستانية والعراقية لصالح القضية الكردية، و على إثر تأسيس الحزب الجديد دخل في مفاوضات مع الحكومة المركزية في بداية شهر أيلول ١٩٧٩^(٤)، وكانت هناك اتصالات ولقاءات في الثاني من شهر تشرين الأول مع عدد من القيادات العراقية و من ضمنها رئيس الجمهورية صدام حسين الذي التقى مع وفد الحزب الذي مثله محمود عثمان^(٥) وقياديان آخران. واستمرت هذه المفاوضات الى الخامس من الشهر نفسه، ومع عودة وفد الحزب الى معاقله في كردستان، علقت المفاوضات لأكثر من شهرين. و خلال تلك الفترة وتحديداً في ٢٤ كانون الأول ١٩٧٩ قامت وحدات من الجيش العراقي بهجوم مفاجيء على مواقع حزب حسك في وادي (سماقولي)^(٦)، الذي أسفر عن مقتل قياديين من قوات الحزب، وعلى الرغم من أن الحكومة حاولت تبرئة ساحتها من هذا العمل العسكري، بذريعة أنها غير مطلعة على ماجرى، إلا أن قيادي الحزب رفضوا رفضاً قاطعاً جميع مبررات الحكومة تاركين طاولة المفاوضات و ركزوا جهودهم في العودة إلى الكفاح المسلح بصورة أكثر فعالية^(٧).

إن تلك الظروف آنفة الذكر ولدت لدى قيادة الحزب شعوراً بأن عليها اتباع طرق و سياسة أخرى تجاه الحكومة المركزية، من أجل إجبارها على الاستجابة لمطالبها لصالح القضية الكردية.

كانت شركة روثنر Ruthner النمساوية لديها عقد مع الحكومة العراقية، لبناء مشاريع المياه داخل حدود محافظة السليمانية منذ عام ١٩٨٠، واتفق مديرو مقر الشركة النمساوية الرئيسية في فيينا مع مديري شركة أخوان كتانة اللبنانية لتولي تلك المشاريع مناصفة بينهما، و كانت بعض تلك المشاريع في منطقة دوكان، التي كانت تتعلق ببناء السدود و بعض المشاريع

المياه التي تخدم المنطقة، من خلال تزويد المنطقة بالمياه سواءً من ناحية الشرب أو للمشاريع الزراعية. وخلال عمل موظفي الشركتين في منطقة دوكان، وعلى الرغم من تحذيرات الحكومة العراقية لهم بالتوخي الحذر من ((المخبرين الأكراد [كذا في الوثيقة و يقصد بذلك البيشمركة)) الذين يتجولون في تلك المنطقة بسبب قربها من الجبال، التي تحتضن معاقليهم، وهي نقطة انطلاقهم للهجوم على الحكومة العراقية ومقرات الجيش العراقي^(٨).

ان تلك التحذيرات لم تجد نفعاً، ففي ٣١ كانون الثاني ١٩٨١، وأثناء تجوال موظفي الشركتين في منطقة مجاورة لدوكان قامت قوات من الحزب الاشتراكي الكردستاني الموحد، باختطاف تسعة من موظفي الشركتين، كان منهم ثلاثة لبنانيين، و أربعة من هنود، و مصري واحد و بريطاني (الذي يتمحور حوله هذا البحث). وان أسماءهم وعناوينهم الوظيفية كما يلي (حسبما ورد في الوثيقة) :

الاسم	الوظيفة	الجنسية
١. مايكل باول ^(٩) Powell Michael	مهندس	بريطاني
٢. ناراني أجوتين ^(١٠) Naranine Agotin	مهندس	هندي
٣. شمس الدين القرشي Shams Eddin Qurayishi	مهندس	هندي
٤. دونيل هاري Noel Joplain	سكرتير الإدارة	هندي
٥. آريان شارما Arian Sherma	مهني	هندي
٦. صبري مصطفى ابراهيم Sabri Mustapha Ibrahim	طبيب أسنان	مصري
٧. قشمر حسين قشمر Kashmer Hussain Kashmir	فني	لبناني
٨. حسين احمد زيدان Hussain Ahmad Zaydan	فني	لبناني
٩. حسن اسماعيل لع Hassan Ismail Lama	فني	لبناني ^(١١)

يتبين من تقارير السفارة البريطانية في بغداد، أنها لم تكن على دراية بما تعرض له مايكل باول إلا بعد مرور خمسة أيام، ففي صباح الرابع من شهر شباط وصلت رسالة غير مؤرخة الى السفارة البريطانية في بغداد، و الرسالة كانت مكتوبة من مايكل باول نفسه مرسلة الى مكتب الشركة في السليمانية، يظهر فيها قلقه البالغ من وضعه، وأن الحزب الكردي يمهلهم مدة سبعة أيام فقط للإبقاء على حياته سالماً، أي كما يظهر في الرسالة حسبما يشير إليه تقرير السفارة الى وزارة الخارجية البريطانية، بأن الموعد الأخير هو السادس من شباط، إلا أن التقرير لا يشير إلى أية شروط أو أية مطالب يطالب بها الحزب الكردي مقابل الإفراج عنه أو المحافظة على حياته سالماً^(١٢).

في المقابل يؤكد جون سouden John Sowden (صديق مايكل باول وهو مهندس بريطاني كان يعمل في الشركة نفسها في السليمانية)، أن هناك مصدراً كردياً أكد له أن المختطف البريطاني في أحوال جيدة وبصحة، ويعامل معاملة إنسانية، ولا يعاني من أية تهديدات، إلا أنه ليس هناك أية بوادر تشير إلى إطلاق سراحه في القريب العاجل^(١٢). وهذا هو الصحيح إذ إن مايكل باول بقي سالماً ولم يتعرض لأية تهديدات أو عنف جسدي كما سيتبين .

أخذت السفارة البريطانية على عاتقها التباحث مع المسؤولين في الحكومة العراقية، لإيجاد أفضل السبل لإطلاق سراحه، من أجل ذلك استدعت السفارة في الثامن من شباط عصام محبوب (مسؤول قسم غرب أوروبا في الوزارة الخارجية العراقية)، بغية إبلاغ الحكومة العراقية عن قلق السفارة البالغ حول سلامة المواطن البريطاني، كما حملت السفارة الحكومة العراقية كامل المسؤولية في حال تعرضه، لأية مخاطر أو تعرض حياته لتهديد، كما زودته السفارة بكامل المعلومات حول باول وكذلك عن عملية الخطف. وفي الأخير أرادت السفارة من المسؤول العراقية بيان ماهية الخطوات التي ستقدم عليها الحكومة العراقية بهذا الشأن، إذ أجاب عصام محبوب بأن الجيش العراقي في السليمانية لديه كامل المعلومات حول عملية الخطف، وأنه سيتحرك بهذا الخصوص، إلا أن ذلك لم يقنع المسؤولين في السفارة البريطانية، بل إنهم أشاروا في تقريرهم حول عصام محبوب بأنه كان فاقداً للأمل في عملية إطلاق سراحه، وفي المقابل أرادت السفارة البحث عن قنوات ومصادر كردية التي ستضمن سلامة حياة المهندس البريطاني، وتبعد عنه التهديدات التي من الممكن أن يتعرض لها، إلا أن عصام محبوب أشار إلى أن عملية خطف الرهائن التسعة و من ضمنهم مايكل باول جاءت نتيجة إقدام الحكومة العراقية على اعتقال عدد من الكرد، الذين يعادون الحكومة العراقية، و يقدر عددهم بنحو عشرة رجال مع عوائلهم في تلك المنطقة من مؤيدي هذا الحزب، ولذلك يبدو أن حزب الاشتراكي الكردستاني الموحد انتقم من الحكومة بهذه الطريقة، وأجاب السفير البريطاني بأن الحزب المذكور ((ليس بالحزب الكبير او المعروف لديهم، بل هي جماعة من المنشقين عن الحزب الديمقراطي الكردستاني وان عدد جماهير الحزب لا يتعدى ١٥٠٠ عضو))^(١٣).

أشارت السفارة البريطانية إلى أن سياسة الحكومة العراقية هي التي أدت إلى اختطاف المهندس البريطاني الى جانب ثمانية آخرين من جنسيات أخرى. إذ ذكرت في تقريرها إلى وزارة الخارجية البريطانية : ((نحن على قناعة تامة أن موجة الأختطاف هذه^(١٤))، قد نشأت نتيجة قيام الحكومة العراقية مؤخراً باتباع سياسة أسر واعتقال العائلات الكوردية واستخدامهم كرهائن وتدمير القرى الكردية، كانتقام من نشاطات الفدائيين الكرد [يقصد بهم البيشمركة] في كردستان ضد الحكومة العراقية))^(١٥).

المحور الثاني: أصداء عملية الاختطاف في وسائل الإعلام وعلى الحكومة البريطانية

حال حدوث اختطاف مايكل باول كانت هناك اتصالات مع عائلته، ولاسيما مع أخيه جون باول John Powell، و أمه بيتي باول Powell Betty بشأن كيفية التعامل مع عملية الخطف وبخاصة مع وسائل الإعلام، وهل من المفيد الإعلان عن حدوث خطفه من قبل الكرد، أما أن ذلك سيلحق الضرر بمسألة إطلاق سراحه، في البداية أتفقت السفارة مع عائلته أن الاعلان عن ذلك يمكن أن يكون له أضرار عكسية تهدد حياة مايكل باول، باعتبار أن ذلك قد يكون مخالفاً لرغبة الخاطفين، لهذا كان رأي نائب مدير شركة روثنر النمساوية وارنرلابي WarnerLabi ، والمهندس البريطاني جون سودن مشابهاً لرأي السفارة وعائلة باول الذين اكدوا جميعهم بالإبقاء على سرية عملية خطف باول، إلا أن وارنر رلابي بين خلال اجتماعه مع السفارة البريطانية في بغداد، بأن الشركة النمساوية ستوقف أعمالها بشكل مؤقت في السلیمانیة من جانب واحد، حتى وإن لم توافق على ذلك الحكومة العراقية، و دون شك سيكون ذلك مدعاة لتساؤل من قبل الصحافة ((إلا أننا لن نتخذ أية خطوة دون مشاورة عائلة باول)). كما أبدت شركة أخوان كتانه اللبنانية استعدادها بعدم الإعلان عن خطف موظفيها، ولاسيما فيما إذا أثير موضوع مايكل باول الذي هو بالأساس موظف الشركة اللبنانية^(١٦).

جرى اجتماع بين نائب مدير شركة (روثنر) النمساوية (وارنرلابي)، والذي أشار بأن السلطات العراقية ستفعل كل ما هو ممكن بغية اطلاق سراح المواطن البريطاني، إلا أنه في الوقت نفسه انتقد السلطات العراقية، لأنها حسب وجهة نظره لا تحيطه علماً بتحقيقاتها، فضلاً عن أن الحزب الاشتراكي الكردستاني الموحد أطلق سراح أحد الهنود المختطفين مع باول، وبمعيته رسالة من الحزب الكردي يطالب فيها السلطات العراقية بالإفراج عن الفدائيين الكرد (البيشمركة) وعوائلهم المحتجزين. وهم (حسن مامند، كوله علي، رشيد احمد عبدالله، حسنية رسول، بختيار رشيد، وشيار رشيد، عمر أحمد ناجي، مصطفى محمد قادر، سلام سعيد، محمد حسن). و أردف وارنر لابي قائلاً ((يجب عدم الافصاح عن القائمة التي أرسلها الحزب الكوردي باسماء اعضائها المعتقلين أو أية معلومات الى وسائل الإعلام العالمية، لأن ذلك سوف يثير غضب السلطات العراقية))، إلا أن الحزب الاشتراكي الكردستاني الموحد لم يشر في رسالته إلى ان إطلاق سراح هؤلاء سينتج عنه الإفراج عن مايكل باول أو الرهائن الآخرين من الهنود واللبنانيين والمصري^(١٧).

في تاريخ ١٨ شباط ١٩٨١ أعلن المتحدث باسم الحزب الاشتراكي الكردستاني في لندن أن الحزب اختطف تسعة أشخاص من بينهم المهندس البريطاني مايكل باول، وأن الحزب أقدم على هذه الخطوة من أجل لفت أنظار بريطانيا و أوروبا وشعوب العالم أجمع الى معاناة الشعب الكردي، وسياسة الحكومة العراقية العنصرية تجاه هذا الشعب، وأن عمليات الاعتقالات العشوائية تجري في مدن وقرى كردستان دون محاكمات، كما أن هناك حملة اعدامات طالت المحكومين الكرد في السجون العراقية^(١٨).

في صباح ١٩ شباط ١٩٨١ نشرت كبريات صحف لندن وجرائدها خبر اختطاف مايكل باول، واستفسر الإعلام البريطاني عن مدى صحة الأخبار المتوردة حول ذلك، لذا اتصلت بالعاملين في قسم الأخبار في قصر باكنغهام Buckingham Palace قصر الملكة اليزابيث الثانية، إلا أنهم رفضوا التعليق على الخبر، كما لم يؤكدوا أو ينفوا الخبر، لأنهم تفاجأوا بمقالات صحفية تتحدث عن خبر اختطاف المهندس البريطاني، وهم كانوا يحاولون التستر عليه خلال المدة الماضية^(١٩).

أثر ذلك لم يبقَ امام وزارة الخارجية، إلا الإعلان عن خطف المهندس البريطاني، فضلاً عن أن عدم تحرك الحكومة العراقية بالصورة اللازمة لتحرير المختطف البريطاني، دفع عائلته المختطف و وزارة الخارجية البريطانية إلى التفكير في الإعلان عن عملية الخطف وتأكيدا، كي يشكل ضغطاً على الحكومة العراقية، لكي تتحرك بسرعة وفعالية من أجل ذلك، ولهذا نرى أن غالبية الصحف والإعلام البريطاني أعلنت عن حالة الخطف في تاريخ ١٩ شباط. فقد جاء في صحيفة ذا تايمز The Times بأن ((وزارة الخارجية البريطانية في تواصل مستمر مع الحكومة العراقية، والتي نعملها كامل مسؤولية سلامة المواطن البريطاني المختطف من قبل المتمردين الكرد [كذا في الوثيقة]))، وأضافت الصحيفة أن مطالب ((المتمردين [كذا في الوثيقة] تشمل بالإضافة الى إطلاق سراح المعتقلين الذين يزعم بأنهم محتجزون لدى الحكومة العراقية، و كذلك إنهاء حملات التعذيب والإعدامات)) التي تنفذها الحكومة العراقية في كردستان وفي سجونها^(٢٠).

أما صحيفة فايننشال تايمز Financial Times فقد ذكرت أن الحزب الاشتراكي الكردستاني أشار إلى أن سبب اختطافه تسعة أشخاص من ضمنهم مايكل باول يعود الى محاولة الحزب في إجبار الحكومة العراقية، كي تتوقف عن ممارسة سياستها في اضطهاد الشعب الكردي، وإيقاف حملة عمليات الإعدام التي تقدم عليها باستمرار، وإطلاق سراح المعتقلين^(٢١).

وجاء عنوان ((البريطاني المعتقل من قبل العراقيين)) بقلم باري ماتي Barry Matte في صحيفة ذا صن The Sun ذكر فيها((أن مايكل باول اعتقل من قبل المنشقين والمتمردين الكرد كذا في الوثيقة[كسجين حرب، تلك الحرب التي تمزق البلاد منذ سنوات))، وإن المتحدث باسم الحزب الاشتراكي الكردستاني الموحد في لندن صرح بأن ((الحزب يهدف من اعتقال البريطاني مايكل باول وأربعة هنود وثلاثة لبنانيين ومصري، إلى جذب التعاطف العالمي تجاه القضية الكردية، وإيقاف حملة الإعدام والتعذيب التي تطال المواطنين الكرد الأبرياء المعتقلين وإطلاق سراحهم من السجون العراقية))^(٢٣).

ونشرت صحيفة ذا تايمز خبر خطف مايكل باول تحت عنوان ((الكرد أعلنوا احتجاز البريطاني كسجين حرب)) بقلم الصحفي الكردي هذير تيموريان^(٢٣) Hazhir Teimourian، ورد في الصحيفة بأن حجم الحزب الكردي وقواته المسلحة تنامت خلال السنتين الأخيرتين، وأن الحزب الكردي يحاول من خلال اختطاف هؤلاء تحرير بعض عوائل الكرد المعتقلين من قبل النظام العراقي، و يلاحظ أن تيموريان حاول من خلال مقالته طمأنة البريطانيين حول مصير مايكل باول، وأشار بالاستناد على أحداث الماضي في تعامل الأحزاب الكردية مع الرهائن والمختطفين من قبلهم، فإنه سيظهر تعاملهم بلطف واحترام مع المختطفين. وهذا ما شهدناه في تعاملهم مع رهائن روسيين وبولنديين وجيكيين الذين خطفهم الكرد خلال هذه السنوات، كما يمكننا التأكد من أن إطلاق سراحهم لن يتأخر كثيراً، و كما حدث ذلك مع رهائن سابقين ولذلك فإن باول سينال حريته خلال أسابيع^(٢٤).

و من هذا يظهر بوضوح أن هذه القضية كانت أخذت بعداً جماهيرياً داخل المجتمع البريطاني، وأصبحت قضية تشغل بال المواطن البريطاني، ولهذا حاول الصحفي الكردي تلطيف الأجواء وتحسين صورة الكرد، التي أثار عليها كثيراً اختطاف هذا المواطن البريطاني، وشابهت اختطافه الأحداث الإرهابية التي تحدث في بقاع العالم المتوترة لأناس أبرياء لا صلة لهم بالحروب المحلية. إلا أن صحفاً بريطانية أخرى أشارت إلى أن طلبات المختطفين الكرد لا تقتصر على جذب الرأي العالمي إلى قضيتهم، والضغط على الحكومة العراقية لوقف سياسة الاضطهاد تجاه الشعب الكردي، بل جاء عنوان مقال في صحيفة صنداي ميرور Sunday Mirror بقلم فرانك موويت Frank Mowitt ((أمة ستدفع ٥٠٠٠٠٠٠٠ دولار كفدية أرواح))، وأشارت الصحيفة إلى أن المختطفين من الحزب الكردي يريدون فدية قدرها نصف مليون باون لقاء الإفراج عن مايكل باول، هذا فضلاً عن إطلاق سراح جميع القرويين الكرد المعتقلين، وفرض حظر على جميع الشركات الأجنبية العاملة في مجال الأمن في الجزء الكردي من العراق. وفي الواقع لا تشير المصادر أو البرقيات والتقارير الصادرة من السفارة البريطانية في بغداد، والتي كانت تتابع حيثيات عملية الخطف منذ البداية، إلى أن

الحزب الكردي طلب أية فدية، ولاسيما بهذا القدر من المال، إلا ان السيدة بيتي باول توضح بأن شخصين مجهولين من الجنسية العربية زاروها في بيتها ببلدة Walmer، وأخبروها بأن على الحكومة البريطانية أن تكثف من الضغط على الحكومة العراقية، بغية التحرك بصورة أكثر فعالية لإطلاق سراح أبنها، والتي أكدت من جانبها ((بأنها على أتم الاستعداد لبيع بيتها و دفع كل بنس من أجل حرية أبنها، وبالمقابل أكد العربيان لها بأن هذا هو التصرف السليم، لأن أبنها سيظل محتجزاً لدى الحزب الكردي طالما هي لم تقم بدفع الفدية المطلوبة))، وعقب هذه المقابلة تحدثت السيدة بيتي باول مع المختصين من الوزارة الخارجية البريطانية، والذين أكدوا لها ((بأنه في المقام الأول تقع المسؤولية على الحكومة العراقية، والتي هي ملزمة بفعل كل ما هو مستطاع بغية إطلاق سراح أبنها))^(٣٥).

يتبين بوضوح أن وزارة الخارجية لم تؤكد هذه المعلومات، حول دفع هذا المبلغ الكبير كفدية، وان هذه المعلومات التي أشارت إليها صحيفة صنداي ميرور لم ترد في أية صحف بريطانية أخرى، و يمكن أن تكون عملية أحتيال من قبل أشخاص حاولوا استغلال وضع أم باول النفسي.

نتيجة هذه الحملة الإعلامية وعدم تحرك الحكومة العراقية، لذلك أراد الحزب الاشتراكي الكردستاني الموحد توضيح الاسباب والأهداف التي دعت له لاختطاف تسعة أشخاص من ضمنهم مايكل باول، ولهذا نشر بياناً في الثالث من آذار ١٩٨١ ورد فيه ((إن إقدام أبطالنا (البيشمهركه) الذين يرفعون راية الثورة في كردستان جنبا الى جنب الفصائل الثورية الأخرى، على احتجاز الرهائن يستهدف جلب انتباه الرأي العام العربي والعالمي الى قضية شعبنا العادلة، والمأساة التي يعيشها في ظل الفاشية المتسلطة على رقابه، وهو رد ثوري آخر على تصاعد الإرهاب السلطوي الذي شمل أخيراً اعتقال عوائل الثوار من النساء والأطفال والشيوخ، وتنفيذ احكام الإعدام بالجملة بحق المناضلين المعارضين لها))^(٣٦).

وأشار البيان أيضاً الى تحمل الحكومة العراقية تبعات عدم أستجابتها لمطالبها، وجاء فيه ((نحمل النظام العراقي كامل المسؤولية لأية تطورات تتعلق بمصيرهم، ومطالبينا العادلة التي يجب على النظام العراقي تنفيذها وهي:

١. اطلاق سراح عوائل المقاتلين البيشمهركه والمعارضين للنظام من الشيوخ والنساء والاطفال.

٢. ايقاف حملة الإعدامات واطلاق سراح البيشمهركه الذين وقعوا في أيدي السلطات العراقية خلال تصديهم لها، وينتظرون حكم الإعدام بحقهم في السجون العراقية، وايقاف

عمليات التعذيب الجسدي والنفسي بحق المعتقلين السياسيين عموماً، وضمن الدفاع عن النفس امام المحاكم .

٣. ايقاف حملات التهجير والتعريب القسرية في كردستان، والكف عن تشريد وتهجير

المواطنين العراقيين عموماً الى خارج الوطن بسبب معارضتهم للنظام .

٤. على الأجهزة الإعلامية في كل من بريطانيا والهند ولبنان ومصر الإعلان عن خبر اعتقال

مواطنيهم من قبل الحزب الاشتراكي الكردستاني الموحد. وبيان الأسباب التي أدت الى

ذلك، والإشارة الى معاناة الشعب الكردي والعراقي عموماً في ظل النظام الديكتاتوري

الحاكم^(٣٧).

من خلال مطالب الحزب الكردي السابقة، أرادت قيادتها تسليط الضوء على ماهية الوضع الجاري في كردستان والأوضاع العامة في العراق، والحرب التي تخوضها الحركة الكردية ضد الحكومة العراقية، التي تقتل أبناء الشعب الكردي، وترحل الكرد وتهجرهم من أرضهم وهذا ما دفعها لخطف تسعة أشخاص، فكانت عملية الخطف خطوة اضطرارية جبرية دعتها الظروف القاهرة إلى اتخاذها لتعريف قضية شعب ورفع المظالم بحق الشعب الكردي والعراقي.

إن عدم تحرك الحكومة العراقية في الاستجابة لمطالب الحزب الكردي أو بيان استعدادها للتفاوض بخصوص ذلك، لذا بعد مرور أكثر من شهرين شعر العاملون في السفارة البريطانية في بغداد، و العاملون في قسم الشرق الأوسط في الوزارة الخارجية، وعائلة مايكل باول ولاسيماً أمه بفقدان الثقة بالحكومة العراقية وبخطواتها التي لا ينجم عنها إطلاق سراح المهندس البريطاني، لهذا جرت في الخامس من نيسان ١٩٨٠ مناقشات في وزارة الخارجية، فضلاً عن أنه كانت هناك اتصالات مع عائلة باول بخصوص جدوى إثارة قضيته من جديدة في الإعلام البريطاني، وبخاصة بعدما تم إهمال قضيته خلال هذه الفترة من قبل وسائل الإعلام، ولهذا تم الاتفاق بعرض قضيته وإثارتها من جديد في هيئة الإذاعة البريطانية BBC، وبالفعل عرضت قنوات تلفزيونية بريطانية في بدايات شهر نيسان ١٩٨١، وتناولت قضيته وجرت المقابلات مع أم مايكل باول، وذلك من أجل زيادة الضغط على الحكومة العراقية. وفي الواقع فإن عرض تلك البرامج التلفزيونية أثار على صورة الحركة الكردية في بريطانيا، إذ تم وصف البيشمركة أو المقاتلين الكرد باختطاف الأبرياء، ممن ليس لهم أية علاقة أو صلة مع الجهات الحكومية المتصارعة معها، هذا على الرغم من أنه تم تناول بيان الحزب الكردي الذي تمت الإشارة إليه مسبقاً بخصوص مطالبها، إلا أن BBC عرضت قضية طلب الحركة الكردية دفع نصف مليون باون فقط. وهذا كان له أثر على سمعة الحركة الكردية، ولاسيماً بالنسبة للمواطن العادي الذي لا يملك خلفية ثقافية تاريخية عن جذور القضية الكردية، وصراع الحركة الكردية بغية نيل الحقوق القومية والثقافية للشعب الكردي^(٣٨).

المحور الثالث: المفاوضات البريطانية – الكردية لإطلاق سراح مايكل باول

في شهر نيسان ١٩٨١ أقدمت الحكومة العراقية على إطلاق سراح ١٥٠ كورديا معتقلا في سجونها، وبالمقابل قامت قيادة الحزب الكوردي بالإفراج عن اثنين من المختطفين (أحدهما الدكتور المصري والآخر أحد الهنود، لأنه كان مريضاً)، إلا أنه لم يؤد إلى أي تقدم في قضية مايكل باول، والتي كانت تتمتع بأهمية خاصة لدى قيادة الحزب الكردي، إذ كانت تأمل من أختطافها جني المزيد من الفوائد من جميع النواحي، لذا لم تكن مسألة منحه الحرية بتلك السهولة المرجوة من قبل الأطراف البريطانية، وجراء ذلك وعلى الرغم من التواصل المستمر مع الحكومة العراقية، إلا أن السفارة البريطانية في بغداد وقسم الشرق الأوسط في الوزارة الخارجية أراوا البحث عن حلول أخرى، لهذا أستقر رأيهم في إقامة قنوات اتصال بصورة غير مباشرة مع ((المختطفين الكردي))، والتعرف عن قرب على طلباتهم الخاصة بقضية المواطن البريطاني، الذي كان يتمتع بوضع خاص، لأنه كان يحمل الجنسية البريطانية. هذا على الرغم من أن الحكومة العراقية بينت أنها ستبدل جميع جهودها في إيجاد حل لقضية باول. إلا أن المسؤولين في قسم الشرق الأوسط أكدوا أنه يجب إقامة هذا التواصل المباشر مع العمل بكامل السرية، وأخذ الحيطة والحذر من أن أي تسريب يشير إلى تواصل الحكومة البريطانية مع المختطفين الكردي سينتج عنه تدهور في العلاقات العراقية – البريطانية^(٢٩).

كما أشار العاملون في قسم الشرق الأوسط أنه يجب العمل على الاستفادة من التجربة اليوغسلافية في تعاملها مع قضية اختطاف اثنين من مواطنيها من قبل الكردي في ١٩٨٠ في ظروف مشابهة لقضية باول، ولهذا حاول قسم الشرق الأوسط الاتصال بالحكومة اليوغسلافية، والحصول على كامل المعلومات التي تساعد في قضية المواطن البريطاني، واليوغسلافيون أكدوا أن أحد أهم العوامل التي مكنتهم من تحرير مواطنهم هو إقامة اتصالات مباشرة مع الكردي. إلا أنهم أكدوا في الوقت نفسه أنه يجب المحافظة على سرية هذه الاتصالات وأن تكون بعيدة عن أعين الحكومة العراقية^(٣٠).

في السادس من شهر أيار ١٩٨١ جرى اجتماع آخر في الوزارة الخارجية، ذكر فيه أنه بعد ثلاثة أشهر ليس هناك أية بوادر تشير إلى تحرك فعلي من قبل الحكومة العراقية، وأن السفير البريطاني في بغداد في اتصال مستمر مع الحكومة العراقية، إلا أنه يظهر بوضوح أن الحكومة العراقية لم تتقدم بخطوات أخرى إلى الأمام في تنفيذ مطالب الحزب الكردي، هذا مع العلم أنه في الزيارة الأخيرة لوزير الخارجية العراقي سعدون الحمادي في نيسان ١٩٨٠ إلى لندن تم تذكيره مجدداً ب((قلقنا وأهتمامنا البالغ بقضية باول، وأنه يتحتم على الحكومة العراقية فعل كل ما هو

مطلوب من أجل إطلاق سراحه))، إلا أنه في الواقع أن مسؤولي قسم الشرق الأوسط في الوزارة الخارجية، أظهروا فقدانهم الثقة بالحكومة العراقية، في الإقدام على القيام بأية تحركات فعلية سواء في الاتصال مع قيادة الحزب الاشتراكي الكردي الموحد، أو اظهار استعدادها في تنفيذ أية من مطالبهم الباقية، لهذا بحثت وزارة الخارجية عن قنوات تمكنها من الاتصال بقيادة الحزب الكردي، وبحثت عن عنوان مكتب ممثلية الحزب الاشتراكي الكردستاني في باريس، خاصة بعد الرسالة التي كتبها مايكل باول في الأول من نيسان ١٩٨١، والتي أوصلها صحفي فرنسي من جريدة لي متين Le Matin الفرنسية إلى عائلة باول في ٢٧ نيسان. كما أشارت وزارة الخارجية أنه يجب الاتصال مع المتحدث باسم الحزب الاشتراكي الكردستاني الموحد في لندن وهو حسين محمد علي الفيلي، وأنه يجب فتح قنوات اتصال مباشرة مع قيادة الحزب الكردي، والتعرف عن قرب على مطالبهم التي من الممكن تنفيذها^(٣١).

قام ديليو اي واي W I Rae من قسم الشرق الأوسط بعرض عدة خيارات و تقييم كيفية فتح قنوات الاتصال مع الحزب الكردي، وفي البداية حدد أربعة خيارات تمكنهم في إقامة تواصل مباشر مع قيادات الحزب. الأول كان المتحدث باسم الحزب في لندن حسين محمد علي فيلي وأشار اي بخصوصه أنه ((قابله مرتين بهذا الشأن في لندن، إلا أنه من غير المرجح أن يفيدنا كوسيط فعال ومفيد))^(٣٢).

والوسيط المقترح الثاني كان سامي عبدالرحمن الذي كان يعيش في لندن منذ ١٩٧٥، والذي أشار الى المسؤول البريطاني ((بأنه من الأفضل لعائلة باول الأتصال بالحكومة العراقية و اظهار استعدادها لدفع الفدية للمختطفين، أو الضغط على الحكومة العراقية لإطلاق سراح المعتقلين الكرد وعوائلهم الذين يطالب بهم الحزب الكردي بالتحديد)). كما أشار أنه سيكون من المفيد لو تم عقد لقاء بين عائلة مايكل باول و ممثلين عن الحزب الاشتراكي الكردي وعقد صفقة بينهما، وعلى الرغم من عدم اعتراض قسم الشرق الأوسط على هذا الاقتراح، إلا أنهم بينوا بكل وضوح أنه يجب إدراك أن الحكومة البريطانية لن تكون طرفاً رسمياً في تلك الصفقة. وبهذا الشأن أشارت أم باول بأنها لا تملك المال لدفع الفدية، إلا أنها بينت استعدادها لمقابلة السفير البريطاني والممثلين عن الحزب الكردي لبذل ما بوسعها لتحرير أبنائها^(٣٣).

يظهر من مقابلة المسؤول البريطاني لسامي عبدالرحمن، ولاسيما من تأكيدات السياسي الكردي حول وجوب دفع الفدية، أن السياسي الكردي لم يكن مطلعاً على البيان الذي اصدره الحزب الاشتراكي الكردستاني الموحد في الثالث من آذار ١٩٨١ والذي لم يطالب بدفع أية فدية.

كانت هناك خيارات أخرى تتمثل في الصحفي الفرنسي جيرارد غيتوت Guittot Gerard الذي كان يعمل لدى جريدة لي متين، والذي زار كردستان في بداية السنة وقابل مايكل باول، عندما زار معاقل الحزب الاشتراكي الكردستاني الموحد، ومن أجل ذلك اتصلت به السفارة البريطانية في باريس، وطلبت منه تحديد موقع معتقل باول وكيفية فتح قنوات اتصال مع الحزب الكردي، فضلاً عن ذلك كان هناك صديق كردي للسفير البريطاني بيل إيغرتون Bill Eagerton في بغداد وهو علي محمد علي، والذي عرض المساعدة في فتح قنوات اتصال مع الحزب الكردي قد ينجم عنها تحرير المواطن البريطاني، وتم الاتصال بالسفارة البريطانية في باريس لمساعدته في الاهتمام إلى موقع مكتب ممثلية الحزب في باريس، وفي الأخير أشار قسم الشرق الأوسط أن هناك تفاؤلاً بخصوص هذا التحرك الأخير من قبل صديق بيل إيغرتون الذي يبدو استعداداً مشجعاً^(٢٤).

في الثامن من حزيران ١٩٨١ أطلق الحزب الاشتراكي الكردستاني الموحد سراح اثنين من المعتقلين، وهم كل من شمس الدين القرشي من الجنسية الهندية و قشمر حسين قشمر من الجنسية اللبنانية، وبدا الاثنان بصحة جيدة وحملوا رسالة من قيادة الحزب الكردي إلى الحكومة العراقية، وجاء فيها أن الحزب الكردي على استعداد لإطلاق سراح أربعة من الرهائن الباقين، ولكن يستثنى منهم مايكل باول، وبالمقابل على الحكومة العراقية إطلاق سراح ستة من أعضاء الحزب المعتقلين لديها والمحكوم عليهم بالإعدام، ولهذا توقعت السفارة البريطانية في بغداد حسب تحقيقاتها ومصادرها من داخل كردستان، أن الحزب الكردي سيحتجز باول لمدة طويلة إلى أن تنفذ مطالبه، ولهذا قدمت السفارة البريطانية توصيتها إلى وزارة الخارجية بالتحرك بصورة جديدة، وإقامة اتصالات مباشرة مع الحزب الكردي^(٢٥).

باشرت الوزارة الخارجية في إقامة اتصالاتها، وفي ١٣ تموز ١٩٨١ قابل جو هوم Go Hum من السفارة البريطانية في باريس الصحفي الفرنسي جيرارد غيتوت في باريس، وذكر الأخير أنه سافر إلى كردستان مرتين، الأولى كانت في بداية السنة والثانية كانت في شهر نيسان، إذ سافر إلى تركيا ومنها عبر الحدود الإيرانية والعراقية بطرق غير شرعية إلى كردستان العراق وزار معاقل ((الانفصاليين)) من الحزب الاشتراكي الكردستاني الموحد، وقابل مايكل باول والرهائن المختطفين معه، إلا أنه عقب عودته إلى داخل الحدود التركية ألقى القبض عليه من قبل جنود الحدود التركية، وصودرت صورته الفوتوغرافية وألته التصويرية، فضلاً عما حمله من أموال. أشار جيرارد غيتوت أن مايكل باول يتمتع بصحة جيدة وأنه يعامل معاملة حسنة^(٢٦).

أراد جو هوم استعلام مكان حجز مايكل بالتحديد، إلا أن الصحفي الفرنسي لم يزوده بتلك المعلومة خوفاً من قصف الطائرات العراقية، غير أنه أشار أن موقع احتجاز الرهائن يقع

داخل الأراضي العراقية وليس الإيرانية، إذ كان الحزب يملك معاقل داخل الأراضي الإيرانية أيضاً، إلا أن الصحافي البريطاني أندھش من استفسار موظف السفارة البريطانية عن ماهية الأسباب الداعية إلى خطف، وبالمقابل أشار الصحافي الفرنسي إلى جو هوم أن قيادي الحزب الكردي ذكروا له أن مطالب الحزب أرسلت إلى الحكومة البريطانية في نيسان ١٩٨١، والتي بموجب تنفيذها سيتم الإفراج عن مايكل باول وهي كالتالي:

١. إطلاق سراح المعتقلين الكرد الذين احتجزتهم الحكومة العراقية في سجونها.
 ٢. إطلاق سراح عوائل أعضاء ومقاتلين الحزب المعتقلين في السجون السلطات العراقية.
 ٣. وقف مبيعات الأسلحة البريطانية للحكومة البريطانية.
 ٤. وقف مبيعات الأسلحة الهندية للحكومة العراقية^(٣٧).
- يلاحظ مما سبق أن مطلب وقف مبيعات الأسلحة البريطانية لم يكن مدرجاً في السابق عندما أعلن الحزب عن شروطه في الثالث من آذار ١٩٨١، لذا يبدو أن الحزب أراد أن يزيد من مطالبه بغية بيان مدى جديته، ومن ناحية أخرى يبدو أن قيادة الحزب انتبعت مؤخراً إلى هذا المطلب، الذي يبدو في غاية الأهمية في إمداد الحكومة العراقية بأسلحة الصناعة الحربية البريطانية، التي تضرب من خلالها الحركة الكردية وقرى كردستان.

ذكر جو هوم ((أن سيد جيرارد غيتوت يرى أن مطالب الكرد غايتها الرئيسية الدعاية لقضيتهم، ويأملون بصورة أساسية في نشر مطالبهم وعرض قضيتهم لدى الشعوب الأوروبية، كما يدعون إلى توقف المبيعات العسكرية إلى العراق))^(٣٨).

على الرغم من أن الصحافي البريطاني أبدى استعداده لزيارة كردستان ومعاقل الحزب الاشتراكي الموحد مجدداً، ونقل رسالة من الحكومة البريطانية إلى الحزب الكردي أو أصحاب ممثل عن الحكومة البريطانية إلى هنالك، غير أن قسم الشرق الأوسط في الوزارة الخارجية لم يستحسن الإقدام على تلك الخطوة^(٣٩)، لإنعكاساتها السلبية على العلاقات البريطانية - العراقية.

حذرت الحكومة العراقية الشركة اللبنانية وعائلة مايكل باول اللذين أبدأ استعدادهما للتواصل مع الحزب الكردي، من إقامة قنوات اتصال والتفاوض مع الكرد، وذكرت أنه لا يجب الإستكانة إلى مطالب الحزب الكردي، إلا أن مسؤولي قسم الشرق الأوسط أشاروا إلى الوزارة الخارجية أنه لا يجب أخذ طلب الحكومة العراقية بمأخذ الجد ((خاصة وأنه طوال ستة أشهر السابقة قدمت الحكومة العراقية الكثير من الوعود الفارغة، وأنه يجب البحث عن استخدام جميع الوسائل والطرق الممكنة))، ومن ضمنها التفاوض مع قيادة الحزب الكردي وممثليه كي

ينال المهندس البريطاني حريته^(٤٠). تأكد مسؤول الوزارة الخارجية من صحة قرارهم، عندما تم الإفراج عن جميع الرهائن الثمانية^(٤١) في ١٤ من آب ١٩٨١ باستثناء مايكل باول فقط^(٤٢)، رغم ذلك كانت الحكومة البريطانية تؤكد لمسؤولي الحكومة العراقية أن موقفها الرسمي هو عدم التفاوض مع ((المختطفين الكرد أو الاستجابة لمطالبهم))^(٤٣).

بحث قسم الشرق الأوسط عن قيادات كردية التي تعيش في بريطانيا، والتي تمكنها من بناء عملية التواصل مع ((المختطفين من الحزب الاشتراكي الكردستاني الموحد))، وكان أفضل خيار لها هو سامي عبدالرحمن. وفي ١٨ من آب ١٩٨١ نظم قسم الشرق الأوسط لقاء بين أم مايكل باول و سامي عبدالرحمن، والذي وافق على تنظيم مقابلة بين السيدة بيتي باول مع ممثلين عن الحزب الاشتراكي الكردستاني الموحد في دمشق. رحبت وزارة الخارجية البريطانية بالإقدام في اتخاذ هذه الخطوة، إلا أن المسؤولين في قسم الشرق الأوسط أكدوا على عدم مشاركة و حضور أي تمثيل من قبل ((حكومة صاحبة الجلالة البريطانية)) وأنها لن تفاوض ((المختطفين))، وباعتباره المبدأ الأساسي في سياسة الحكومة البريطانية في مثل هذه الحالات، رغم ذلك فإنها بذلت جهداً كبيراً في الاتصال بالقيادات الكردية^(٤٤). إلا أن الحكومة البريطانية أعربت عن سياستها بعدم الاستجابة لأية من مطالب الحزب الاشتراكي الكردستاني الموحد، رغم التعاطف و الدعاية التي حصلت عليها القضية الكردية من خلال هذه القضية في الصحافة البريطانية دون تدخل منها^(٤٥).

بعثت الحكومة البريطانية عبر قنوات اتصالاتها من الكرد في بريطانيا، إلى قيادة الحزب الاشتراكي الكردستاني الموحد بأن احتفاظهم ب((مايكل باول عمل لا جدوى منه، وأنه لن يحقق مصلحة الكرد في هذا البلد))^(٤٦). إذ إن الحكومة البريطانية كانت تريد أن تؤكد للحركة الكردية أن مثل هذه الأعمال لن تجعلها ترضخ لمطالبها، وأن تغير من سياستها في التعامل مع حكومات المنطقة، التي تضم جزءاً من كردستان وفي الواقع هذا لم يكن من الممكن أن يحدث عبر احتجاج أحد مواطني دولة كبريطانيا في أن تتدخل بشكل مباشر في القضايا الداخلية لإحدى دول المنطقة.

في ١٨ من أيلول ١٩٨١ عقد لقاء بين السيدة بيتي باول وممثل الحزب الاشتراكي الكردستاني الموحد في لندن، وتحديدًا في فندق لندن ونظم اللقاء بتعاون بين سامي عبدالرحمن و وزارة الخارجية البريطانية، إلا أنه لم يكن هنالك أي تمثيل من الحكومة البريطانية في هذا اللقاء. وسلم ممثل الحزب الكردي مطالبهم إلى أم باول، كي تنقلها بشكل رسمي إلى الحكومة البريطانية، وكانت القائمة تتضمن بعض المطالب المعدلة تختلف عما تمت الإشارة إليها وهي كالتالي :

١. إطلاق سراح سبعة^(٤٧) من الكرد المحكومين بالإعدام من السجون العراقية .
٢. إطلاق سراح جميع العوائل الكردية المعتقلين في مختلف السجون العراقية.
٣. وقف جميع مبيعات الأسلحة الحربية البريطانية التي من الممكن تستعمل ضد الكرد.
٤. وقف جميع المشاريع الاقتصادية التي تنفذ من قبل الحكومة البريطانية في الأقليم الكردي التي تدعم الاقتصاد العراقي.
٥. دفع فدية قدرها ٥٠٠٠٠٠٠ باون.

يجب الاشارة هنا إلى أن مطلب دفع فدية المشار إليها في طلبات الحزب الكردي يبدو غير منسجماً مع مطالبهم الباقية، وفي الواقع ان البيانات والرسائل المرسله من الحزب الكردي سواءً إلى وزارة الخارجية او إلى عائلة مايكل باول او البيان الذي أصدره الحزب بهذا الخصوص لم يشر ابدأ إلى دفع الفدية وبالأخص بهذا المبلغ الضخم، لذا يبدو أنه من صنع الصحافة البريطانية. والتي أستوحته من لقاء بيتي باول مع الشخصان العربيان الذين حاولا ابتزازها.

على الرغم من أن تناول موضوع أختطاف مايكل باول سبب حرجاً لمحمود عثمان (الشخص الثاني في الحزب) الذي كان يتجنب الاشارة الى هذا الموضوع، إلا أنه ذكر ((أن الحزب الاشتراكي الكردستاني كان يستهدف فقط جلب التعاطف العالمي لقضية الكردية، وإثارتها في الصحف العالمية والبريطانية على وجه الخصوص، والضغط على الحكومة العراقية، للحصول على الحقوق القومية للشعب الكردي)). إلا أنه لم يشر إلى وجود أي مطالب بشأن دفع فدية للحزب الكردي^(٤٨).

بالمقابل أرسلت الحكومة البريطانية ردها الى قيادة الحزب، وبينت أن سياستها في التعامل مع مثل هذه الحالات من عمليات الاختطاف لم تتغير، وانها لن ترضخ لشروط الخاطفين لأسباب عديدة. ومن أهم تلك الأسباب أن ذلك يعد تدخلا في السيادة العراقية وصلاحياتها وشؤونها الداخلية، كما يجب على قيادة الحزب أن تلتفت إلى ما نالته قيادات الحركة الكردية في بريطانيا من منح للجوء السياسي، وأنهم يحظون بكامل حقوقهم في هذا البلد. ولهذا يجب على قيادات الحزب الكردي تقدير ذلك بشكل أفضل، كما أن الصحافة البريطانية تعاطفت بشكل واضح مع القضية الكردية سابقا، وخلال هذه المدة أيضا وأن اطلاق سراح المهندس البريطاني لأسباب إنسانية سيجعل ذلك من الصحافة البريطانية أن تدعم القضية الكردية، وأن تزيد من تناول الحركة الكردية بشكل أفضل و يشكل لها دعاية كبيرة، إلا أن عدم نيل مايكل باول لحريته، فإن ذلك على

الأرجح سيجعل من الحكومة أن تتدخل كي أن تؤثر على الموقف الصحافة البريطانية من القضية الكردية^(٤٩).

ان رسالة الحكومة البريطانية فضلا عن تنظيمها لهذه المقابلة تدل على أنها كانت في الواقع تفاوض الحزب الاشتراكي الكردستاني الموحد، ولكن في غاية الحذرو بصورة غير مباشرة كي لا ينعكس ذلك على العلاقات البريطانية – العراقية، ومن ناحية أخرى لكيلا تضعف من جبهتها بشأن مفاوضة المختطفين فلا تتأثر صورتها وسياستها في عدم الانجرار الى المفاوضات وتنفيذ طلبات المختطفين.

انتقدت الصحافة البريطانية وعلى وجه الخصوص الصحافي جوين روبرت Gwynne Roberts^(٥٠) من صحيفة صنداي تايمز Sunday Times ، موقف الحكومة البريطانية في عدم تدخلها بشكل مباشر في قضية باول، ولاسيما عند مقارنة مع موقف الحكومة الألمانية التي تدخلت بشكل مباشر، عندما اختطف خمسة من مواطنيها في منتصف الطريق بين أربيل وشقلاوة من قبل مقاتلي حزب الاتحاد الوطني الكردستاني، ومن أجل ذلك عقدت الحكومة الألمانية لقاء مع رئيس الحزب جلال طالباني، وفي الأخير اطلق سراح المواطنين الألمان الخمسة مع تنفيذ بعض مطالبهم دون دفع الفدية، و الموقف نفسه عملت به الحكومة الفرنسية، عندما اختطف أثنان من مواطنيها من قبل الحزب الشيوعي العراقي^(٥١)، ومن خلال تدخل الحزب الشيوعي الفرنسي اطلق سراح مواطنيها الأثنين وذلك بتدخل وتوصية من الحكومة الفرنسية^(٥٢).

أما بالنسبة للحكومة البريطانية فإن وزارة الخارجية أشارت الى أنه من المستطاع الضغط على الحزب الكردي من خلال خلق مشاكل، و صعوبات لقيادات الحركة الكردية، وممثلي الحزب الاشتراكي الكردستاني، و للكرد بشكل عام الذين يعيشون في بريطانيا^(٥٣). وفي الحقيقة لم يكن بإمكان الحكومة البريطانية خلق صعوبات حقيقية لأي قيادي كردي في بريطانيا، لأعتبارات عديدة منها كونهم يتمتعون بمزايا وحقوق اللاجئين، و كون بريطانيا دولة ديمقراطية مؤسساتية فمن الصعوبة تعرض أحد مقيميها لأية صعوبات عند تقيده بالقوانين وعدم مخالفته لقوانين البلاد، بالإضافة إلى أن مايكل باول محتجز لدى الحزب الكردي وان حياته في خطر حقيقي.

لم يسفر عن الاجتماع السابق مع ممثلي الحزب الكردي في لندن، وعن تهديدات الحكومة البريطانية المبطنة لحزب الكردي أية نتائج إيجابية، و لعدم تحقق أي تقدم على أرض الواقع. اتصلت وزارة الخارجية ببعثتها في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وطلبت منها عرض قضية مايكل باول على رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة عصمت كتاني^(٥٤) كونه كردي عراقي، وله علاقات

مع العديد من قيادات الحركة الكردية لفعل ما أمكنه من أجل تحرير المواطن البريطاني. وفي بداية كانون الأول ١٩٨١ أجمع أ.دي.بارسونز A. D. Parsons من بعثة المملكة المتحدة البريطانية في الأمم المتحدة مع عصمت كاتاني، والذي أوصاه بالاتصال مع كل من سامي عبدالرحمن^(٥٥) وعزيز عقرابي^(٥٦) وعلى الرغم من التواصل معهم إلا أنه لم يسفر عن تلك الاتصالات أية نتائج إيجابية^(٥٧).

راسلت عائلة مايكل باول رئاسة الحكومة البريطانية في داوونينغ ستريت Downing Street لإتخاذ موقف جدي تجاه تحرير باول، إلا أن موقف الحكومة البريطانية كان صريحاً ولم يتغير البتة وجاء في رد ماركرت تاتشر (١٩٧٩ - ١٩٩٠) Margaret Thatcher ((أن وزارة الخارجية تعمل بكل شجاعة في مسألة تحرير مايكل باول، وهي تتخذ خطوات جديّة بهذا الخصوص، إلا أنه يجب على الحكومة المحافظة موقفها الصارم تجاه احتجاز الرهائن^(٥٨) والأعمال الإرهابية، وأنه ليست مستعدة للتفاوض مع الخاطفين وتلبية طلباتهم))^(٥٩).

تعقد الموقف أكثر بالنسبة للحكومة البريطانية عندما لجأت عائلة مايكل باول إلى الصحافة، وأجرت صحيفة صنداي ميرور مقابلة صحفية مطولة مع السيدة بيتي باول في ١٣ من كانون الأول ١٩٨١، تناولت من خلالها مطالبات الحزب الكردي وتمت الإشارة بصورة صريحة وبالخط العريض كعنوان لمقابلة بأن على ((أم مايكل باول دفع نصف مليون باون)) كضدية لإنقاذ حياته من ((الإرهاب)) الذي يحدق بحياته من قبل الحزب الكردي^(٦٠). أنزعجت الحكومة البريطانية من تلك المقابلة التي وردت فيها تفاصيل القضية ومطالب الحزب الكردي باعتبار أن هذا سيؤثر سلباً على العلاقات البريطانية- العراقية، كما أن ذلك سيشكل ضغطاً جماهيرياً عليها، وأنها أصبحت قضية تمثل الرأي العام البريطاني، غير أن ذلك لم يغير من موقفها الثابت في مثل هذه القضايا^(٦١).

هذا الموقف الصارم من السلطات البريطانية، بالمقابل عدم تراجع الحزب الكردي عن مطالبه جعل من قضية مايكل باول تراوح مكانها. وهذا ما تجلّى بوضوح في تقارير وزارة الخارجية البريطانية، فخلال الشهرين الأولين من عام ١٩٨٢ لم تعد تتناول قضية باول، وفي شهر آذار/شكل الكثير من ضغوطات القيادات الكردية أمثال عبدالرحمن قاسم و بعض اصدقاء الكرد من البرلمانيين البريطانيين كجورج مارتين Geroge Martin، بداية حقيقية لمرحلة جديدة من المفاوضات الجدية^(٦٢). وبدأت محادثات بين ممثلية الحزب الاشتراكي الكردستاني في دمشق، ودائرة الشرق الأوسط من خلال سفارتها في دمشق تأخذ منحى جدياً لإيجاد مخرج لتحرير باول، وتقبل الحزب الكردي باتخاذ موقف أكثر مرونة والتنازل عن الكثير من مطالبه، إلا أنه أراد التفاوض مع الحكومة البريطانية مباشرة، وهذا ما عرقل من نجاح هذه المفاوضات والتي توقفت كلياً^(٦٣).

ومع بداية شهر نيسان من العام نفسه، عادت تقارير وزارة الخارجية البريطانية بقوة تركز على هذا الملف. إذ حدث تواصل فعال بين الحكومة البريطانية من خلال سفارتها في دمشق مع عادل مراد^(١٤) مسؤول مكتب العلاقات الخارجية للحزب الاشتراكي الكردستاني في دمشق، وهذا ما كان يبيغيه الحزب الكردي إذ طوال أكثر من سنة كانت السلطات البريطانية ترفض رفضاً قاطعاً مفاوضات الحزب الكردي بشكل مباشر، إلا أنه يبدو أن الحكومة البريطانية توصلت إلى نتيجة مفادها أن الوضع سيبقى على ما هو عليه إن لم تتدخل، ولهذا اتصل قسم الشرق الأوسط والسفارة البريطانية في دمشق من خلال الصحفي البريطاني من جريدة صنداي تايمز بعادل مراد لإيجاد حل لقضية المهندس البريطاني، والذي وافق على ذلك بشرط أن تكون المحادثات مع الحكومة البريطانية، وبالمقابل وافق قسم الشرق الأوسط على ذلك^(١٥).

في الواقع كانت الأحزاب الكردية وكردستان من وجهة نظر الدول الأوربية، وأستناداً على تزايد عمليات الخطف وحجز الرهائن مع بداية حقبة الثمانيات من القرن الماضي، تمثل خطراً كبيراً على مواطنيها، وكان الحزب الاشتراكي الكردستاني يمثل بالنسبة للحكومة البريطانية ((الجماعة المزعجة على الدوام))^(١٦).

وصل عادل مراد إلى لندن في السادس من نيسان ١٩٨٢، وجرى لقاء الأول كان في ١٤ في ١٥ من الشهر نفسه في لندنين كل من عادل مراد وبمعية حسين محمد الفيلي ممثل الحزب في لندن مع دليو أي. راي مسؤول قسم الشرق الأوسط، والذي يصف أجواء اللقاء الأخير والذي استغرق ١٥ دقيقة فقط بأنه كان ((يسودها الغضب والتوتر)) وخلال اللقاء الأول سلم عادل مراد مطالب الحزب، والتي كانت عبارة عن قائمة طويلة بأسماء وكميات من الأدوية الطبية^(١٧)، التي يجب على الحكومة البريطانية توفيرها وإيصالها إلى كردستان العراق. وحينذاك سيقوم الحزب الاشتراكي الكردستاني الموحد بإطلاق سراح مايكل باول ومن الواضح أن الحزب الكردي تنازل عن جل مطالبه السابقة، واستحدث مطلباً جديداً وهو كميات متنوعة من الأدوية^(١٨) التي يبدو أن الحزب الكردي بأمر حاجة لها، ومن ناحية أخرى يبدو أن الحزب الاشتراكي الكردستاني الموحد لم يكن من الممكن أن يمنح الحرية للمواطن البريطاني دون شروط كي لا يظهر الحزب في موقف الضعيف، والذي تنازل عن كل شيء، وبالتالي استحدث شرطاً جديداً وبأمكان الحكومة البريطانية تنفيذه دون إثارة مشاكل مع الحكومة العراقية، و عدم تنفيذ الحكومة البريطانية المطلب الأخير سيعرقل دون شك مسألة منح الحرية لمايكل باول، إذ صرح مسؤول بريطاني قائلاً: ((الحكومة البريطانية باقية على موقفها بعدم تنفيذ أية مطالب للمختطفين وهو من القواعد الثابتة عندها أما بخصوص قائمة الأدوية فإن الحكومة ستطلب من المنظمات الإنسانية والخيرية لعمل ما يمكنها من أجل توفير القائمة المطلوبة من الأدوية))، ومن الواضح أن هذا أثار غضب

الوفد الكردي وبالأخص حسين محمد علي الفيلي إذ يصفه مسؤول قسم الشرق الأوسط ((بأنه كان غير سعيد))^(٦٩).

يلاحظ أن الحكومة البريطانية بعدما وافقت على طلب الحزب الكردي بإجراء المفاوضات بينهما كجهة رسمية، تتمثل في دائرة الشرق الأوسط من وزارة الخارجية البريطانية مع الحزب الاشتراكي الكردستاني الموحد، عادت السلطات البريطانية إلى نقطة الصفر، حينما حضر ممثل الحزب الكردي إلى لندن، إذ أرادت الحكومة البريطانية أن تثبت بأنها ما زالت باقية على موقفها الصارم من عدم مفاوضة المختطفين، وهذا ما كان يعارض ويتناقض مع الوقائع المستجدة من حيث موافقتها في بداية شهر نيسان على مفاوضة حزب الكردي، وبناءً على ذلك سافر عادل مراد إلى لندن، ومن ثم أن الأخير كان مجتمعاً ومفاوضاً مع أحد فروع وزارة الخارجية البريطانية ومسؤول أحد أقسامها والذي كان دبيلو أي راي، إلا أن الحكومة أرادت أن تظهر نفسها بمظهر المسيطر والثابت على موقفها، لاسيما أن المفاوضات تجري في لندن على الأراضي البريطانية، كما أن الحكومة البريطانية أرادت الإصرار على موقفها تحسباً لانتقادات الحكومة العراقية في المستقبل، وبهذا الموقف لا تشجع حدوث المزيد من حالات الاختطاف في المستقبل.

توترت أجواء الاجتماع بين وفد حزب الكردي ودبيلو أي راي، وأصر الحزب الكردي على موقفه وعلى الرغم من أن مسؤول دائرة الشرق الأوسط أشار إلى أن على قيادة الحزب الكردي أن تتعاطف مع شعور الأم السيدة بيتي باول، والتي تعاني كثيراً من غياب أبنها، ويصف دبيلو أي راي رد وفد الحزب ((كان ممثلوا الحزب الكردي غير متعاطفين تماماً تجاه ملاحظتي، ووجهة نظرهم كانت بأن شعوبهم تعاني من أوضاع بالغة الصعوبة))^(٧٠).

في منتصف نيسان ١٩٨٢ عقد لقاء آخر بين دبيلو أي راي وبين عادل مراد، و تم فيه الاتفاق على إرسال قائمة الأدوية التي يطلبها قيادة الحزب الكردي بأي شكل من الأشكال، إذ من المفروض أن تقوم الحكومة البريطانية أو المنظمات الخيرية بشرائها وإرسالها إلى كردستان، وقدرت دائرة الشرق الأوسط بالتعاون مع إحدى الشركات البريطانية بأن شراء الأدوية سيتطلب أربعين ألف باون بريطاني. وطلب مسؤول دائرة الشرق الأوسط الإسراع في توفير وأرسال قائمة الأدوية المطلوبة من الحزب الكردي، إذ أشار مايكل باول في رسالته إلى صديقه الفرنسية بأنه يعاني من أوضاع سيئة، كما ذكر المهندس البريطاني في رسالته أنه مريض جداً، وأستنتجت دائرة الشرق الأوسط أنه يعامل معاملة سيئة، ولذا يجب الإسراع في تنفيذ مطالب الحزب الكردي والضغط على قيادته بغية تحريره، لأن السلطات البريطانية لم تكن متأكدة من أن الحزب الكردي سيلتزم بالاتفاق مع دبيلو أي راي، إذ أن الأخير ذكر أنه ((خلال حديثي المطول مع عادل مراد ظهر لي

بوضوح أن ممثل الحزب الكردي، لم يكن يرى في استمرار احتجاج مايكل باول كعمل غير أخلاقي، وهو يعتقد بأننا لا نأخذ مشكلتهم والقضية الكردية على محمل الجد، وأن احتجاجاً واختطاف المواطن البريطاني هو أفضل وسيلة للفت انتباههم وتلقينهم درساً^(vi)، فضلاً عن أن الحزب الكردي لم يعلن صراحة أنه تنازل عن جل مطالبه السابقة، ولهذا ذكرت وزارة الخارجية أنها ((ليست متأكدة مما يريده الكرد))، ولهذا يجب التعامل باخذ كامل الحذر والحيطه، لأن الكرد احتجزوا الكثير من الأجانب في الأقليم الكردي، إلا ان هذه القضية هي الأولى بالنسبة لبريطانيا. وهناك القليل من المواطنين البريطانيين الذين يعملون في كردستان العراق، لهذا يجب أخذ خطوات تضمن عدم تكرار هذا الموقف في المستقبل. وفي الأخير أشار مسؤول دائرة الشرق الأوسط أنه يجب الضغط أكثر على قيادة الحزب الكردي من خلال أحزاب ومجموعات كردية أخرى^(vii).

في ٢٠ من أيار ١٩٨٢ راسل عادل مراد أم مايكل باول، أشار ممثل الحزب الكردي في رسالته أنه يريد توضيح نقاط عديدة للسيدة بيتي باول، وبالأخص بشأن زيارته الى بريطانيا ومفاوضاته غير المشجعة مع وزارة الخارجية البريطانية خلال مكوثه في لندن بين السادس من نيسان والى الثاني من أيار ١٩٨٢. في الاول ذكر أن مايكل يتمتع بصحة جيدة، وأنه برفقة اثنين من المختطفين الأوروبيين وهما مهندسان فرنسيان كانا يعملان مع المؤسسة العسكرية العراقية وهما (بيرت جيرارد PerretGerar، مورييسك أيسستنسلاس MoresekIstanislas)، كما ذكر عادل مراد بأنهم جميعاً في أحسن الأحوال، وفي إحدى المناطق الآمنة في كردستان، وأنهم يعدون بمثابة ضيوف عند الحزب الكردي وليس كرهائن مختطفين^(viii). و بشأن الفدية التي أشارت إليها الحكومة البريطانية والوسائل الإعلامية البريطانية، ذكر ((بأننا لم نطلب أبداً فدية مقدارها نصف مليون باون التي تحدثت عنها بعض الدوائر الرسمية و وسائل الإعلام البريطانية، وكنا مندهشين من هذا الخبر))، اما بخصوص ما أسفرت عنه مفاوضاته مع وزارة الخارجية البريطانية، فتحدثت عنها بكل سلبية إذ ان الحكومة البريطانية حسب ممثل الحزب الكردي كانت متشددة جداً في موقفها ورافضة جل مطالب الكرد، وبين عادل مراد أن مصالح الحكومة البريطانية تتحتم عليها هذا الموقف ووأنها ((تهتم بمصالحها التجارية والاقتصادية بالدرجة الأولى مع الحكومة العراقية دون أية اعتبارات لحياة مواطنيها البريطانيين))^(ix).

وفي الأخير ذكر عادل مراد بأن قيادة الحزب طالبت الحكومة البريطانية تزويدها بكميات متنوعة من الأدوية التي ((التي يحتاجها أطفال كردستان ونساءها الذين قصفوا وجرحوا جراء العمليات العسكرية المستمرة، التي يشنها جيش الحكومة العراقية من مدة طويلة))، و إن الحكومة البريطانية رفضت مطلبهم رفضاً قاطعاً، وان جل ما طلبه الحزب الكردي هو بعض الدعاية للقضية الكردية وتزويدهم بالأدوية المرسله الى الحكومة، ولذا طلب ممثل الحزب الكردي

من أم مايكل باول تلبية طلبهم من خلال جهودها، وعرض هذه القضية على الصحافة البريطانية ونشرها، بالمقابل بين عادل مراد بانه في حال تنفيذ طلبهم هذا، فإن مايكل باول دون شك سيمنح الحرية دون تأخير^(٧٥).

في السادس من أيار نشرت جريدة تايمز مقابلة مطولة بعنوان ((لماذا أحتجز الكرد مايكل باول)) مع فاخر آشتي أحد أعضاء وممثل الحزب الاشتراكي الكردستاني، والذي كذب إدعاءات الحكومة البريطانية التي نشرت في الوسائل الإعلام بأن الحزب الكردي طالب بنصف مليون باون كفدية عن المهندس البريطاني، كما اشار بأن الحزب الكردي في الأخير طلب تزويده بكميات من الأدوية وملابس لنحو ١٠٠٠ مريض من أطفال كردستان ونسائها الذين يعيشون في كهوف في جبال كردستان منذ ثلاثة أشهر، و الذين يعيشون ظروفاً قاهرة جراء عمليات العسكرية لجيش العراقي، كما يعانون من نقص شديد في الادوية والطعام وان منظمة الصليب الأحمر الدولية لا تستطيع المجيء الى كردستان العراق، لأنها تستجيب فقط لتلك الحالات التي تستدعيها فيها حكومة تلك البلاد، رغم ذلك فإن الحكومة البريطانية لم تعروض هؤلاء المدنيين أية اهتمام، بل على العكس من ذلك فهي متعاونة مع الحكومة العراقية^(٧٦).

من الواضح أن كلا من عادل مراد وفاخر آشتي قد حاولا جلب المزيد من الضغط على الحكومة البريطانية، وتوضيح وجهة نظر الحزب الكردي، و تكذيب تلك الإدعاءات التي نشرتها الحكومة البريطانية و وسائل إعلامها، وجلب تعاطف الجماهير البريطانية والمنظمات الإنسانية إلى القضية الكردية ومطالب الحزب الكردي. كما يبدو أن الصحافة نشرت مقابلة ممثل الحزب بدعم من السيدة بيتي باول التي أرادت فعل كل ما هو بالمستطاع لتحرير أبنها.

بالمقابل أرادت وزارة الخارجية تكوين علاقات مع حزب الديمقراطي الكردستاني - العراق كي يمارس دوره وتأثيره على قيادات الحزب الاشتراكي الكردستاني للإسراع في عملية اطلاق سراح المختطف البريطاني. لذا اتصل مسؤول دائرة بالشرق الأوسط بالسفير النمساوي في لندن هنيربجلير Henerbegli كون الحكومة النمساوية تملك علاقات جيدة مع الحزب الكردي الأخير، لمشاورتهم في كيفية تكوين علاقة جيدة مع أعرق وأكبر الاحزاب الكردية في كردستان العراق، بالمقابل نصحت السفارة النمساوية دبليو أي راي بأن ((إدريس بارزاني هو أفضل طريقة لتأسيس علاقة)) جيدة مع حزب الديمقراطي الكردستاني، كي يمارس ضغطه على قيادات حزب الاشتراكي الكردستاني الموحد^(٧٧) خاصة وأن مسؤول الشرق الأوسط أشار في تقريره ((أن الحزب الديمقراطي الكردستاني يعارض سياسة خطف الرهائن وأحتجازهم))، ولهذا بدأت دائرة الشرق الأوسط في تكثيف ضغطها على قيادات الحزب الاشتراكي الكردستاني، من خلال الحزب

الديمقراطي الكردستاني، وعلى وجه الخصوص عن طريق إدريس البارزاني الذي كان في دمشق خلال تلك المدة^(٧٨).

في العشرين من حزيران ١٩٨٢ وافقت قيادة الحزب الاشتراكي الكردستاني على الإفراج عن المهندسين الفرنسيين دون مايكل باول، والذي كان برفقة الفرنسيين، وهذا خيب آمال مسؤولي وزارة الخارجية البريطانية، والتي راسلت السفارة البريطاني للاتصال بالحكومة العراقية، والإستفسار عن مدى إستجابة المسؤولين العراقيين لمطلب الحزب الكردي الأخير، كما طالب مسؤولو وزارة الخارجية سفيرها في بغداد إيغرتون Egerton بالاتصال بعبد الرحمن قاسم^(٧٩) وممثله في بغداد، لممارسة المزيد من الضغط على قيادة الحزب الكردي، و التعرف على مستقبل المواطن البريطاني وتوجهات الحزب بخصوصه^(٨٠). من الواضح أن الإفراج عن المواطنين الفرنسيين اللذين لم يمض على اختطافهم أكثر من ثلاثة أشهر، أغضب المسؤولين البريطانيين كثيراً لأنه في المقابل أن حكومات فرنسا وألمانيا ونمسا والهند كانت فعالة أكثر بكثير من الحكومة البريطانية، وهذا وتروأخاف وزارة الخارجية كثيراً حول النية الحقيقية لحزب الكردي تجاه مصير مواطنه .

أقدمت جمعية الصداقة البريطانية - الكردية^(٨١) ورئيسها كينث لي Kenneth Lee على الإتصال بقيادة الحزب الاشتراكي الكردستاني الموحد، وكانت هناك مراسلات متبادلة بين الجانبين، فقد اشار كينث لي إلى ذلك في اجتماعه مع بي أف أم ويغان P F M. wogan من دائرة الشرق الأوسط في وزارة الخارجية فنذكر ((أن الجمعية حاولت طيلة سنة في ان تكون على تواصل مستمر مع الحزب الكردي، بل أنهم حاولوا عبور الجبال مع جوين روبرت كي يكونوا على مقربة من مايكل باول، و انهم فعلوا الكثير بالتعاون مع الصحفي الفرنسي من أجل تحرير المهندس البريطاني))^(٨٢). أكدت أقوال كينث لي في رسالة عادل مراد المؤرخة في ١٧ من حزيران في رده على رسالة رئيس الجمعية الذي طالبهم بالإفراج عن مايكل باول، و أشار مسؤول مكتب العلاقات الخارجية للحزب في دمشق^(٨٣) في رسالته إلى دور الجمعية وتقديرهم لمواقف الجمعية من قضية الشعب الكردي، إلا أن قيادة الحزب الكردي لم تكثف بذلك بل أن القرار المنتظر كان لأول مرة يرسل الى كينث لي وجمعية الصداقة البريطانية - الكردية، وليس السلطات البريطانية، إذ جاء في رسالة عادل مراد ((ان رسول مامند السكرتير العام للحزب اتخذ قراراً تاريخياً لتحرير مايكل باول المواطن البريطاني، وان الحزب سيطلق سراحه في أقرب فرصة ممكنة كي يعود الى وطنه))^(٨٤).

في ٢٤ من حزيران أطلق سراح مايكل باول، و وصل إلى السفارة البريطانية في بغداد في اليوم نفسه، وقد وصل هذا الخبر إلى بريطانيا من خلال رسالة رسول مامند إلى جمعية الصداقة

البريطانية - الكردية و رئيسها كينث لي، والذي قدر من خلال ذلك دور الجمعية وصادقتها للشعب الكردي، و بين لقيادة الجمعية عن ثناء الحزب والكرد لجهودها الكبيرة في تجميع الأدوية التي طلبها قيادة الحزب الكردي^(٨٥). وكانت قيادة الجمعية مستمرة طيلة صيف ١٩٨٢ في الاتصال بالمنظمات الخيرية والإنسانية في بريطانيا من أجل تجميع أكبر كميات من الأدوية، كي ترسل إلى كردستان والحزب الاشتراكي الكردستاني من خلال منظمات اللاجئين والجمعيات الإنسانية عبر الحدود الإيرانية^(٨٦).

أشارت وزارة الخارجية البريطانية إلى أنها غير متأكدة من، الدوافع والأسباب التي جعلت من قيادة الحزب الكردي تمنح الحرية لمواطنها، طالما أنها لم تلبي أية مطالب للحزب الكردي، إلا أنها رجحت أن يكون ذلك إلى دور جمعية الصداقة البريطانية - الكردية، وجهود الأحزاب الكردية الأخرى، والاتصالات مع كل من الحزب الديمقراطي الكردستاني في العراق وإدريس بارزاني، فضلاً عن تائثر عبدالرحمن قاسم والحزب الديمقراطي الكردستاني - إيران، وفي الأخير دور الصحفي الفرنسي والسلطات الفرنسية التي كانت تملك علاقات جيدة مع الكرد^(٨٧).

ذكرت دائرة الشرق الأوسط في وزارة الخارجية البريطانية في ٢٢ تموز ١٩٨٢ في اجتماعها مع رئيس الجمعية الصداقة البريطانية - الكردية ((أتفق معنا كينث لي أن عملية خطف واحتجاز مايكل باول، لم تستطع أن تقدم للقضية الكردية أية خدمة، إذ إن هذه العملية لم تجعل من بريطانيا في أن تقدم أي دعم أو مساندة للقضية الكردية))^(٨٨).

الخاتمة:

من خلال كتابة الموضوع ودراسته تم التوصل إلى بعض الإستنتاجات وهي كما يلي :

١. بينت قيادة الحركة الكردية أن بإمكانها نقل عملية نضالها، إلى مستوى آخر وإن الحركة الكردية تملك الكثير من الخيارات في مجابهة إضطهاد حكومات التي تحكم الشعب الكردي.
٢. برهنت قيادة الحركة الكردية بشكل عام، والحزب الاشتراكي الكردستاني على نحو خاص أنها لم تملك الخبرة الكافية في كيفية التعامل وفن مفاوضات مع الحكومات الأوروبية في قضايا التي تتعلق بأخطاف مواطنيها، والتي كانت لها باع طويل في كيفية الخروج من هذه الازمات بأقل الأضرار.

٣. الأحزاب الكردية في كردستان العراق، لم تكن على وفاق في الاعتماد على عمليات تخطف وتهديد حياة مواطنين المدنيين من الدول الغربية، بل كانت البعض منها يعارض تلك السياسة بشدة كالحزب الديمقراطي الكردستاني، وهذا مما أضعف جبهة الحركة الكردية في ممارسة ضغطها على تلك الدول.
٤. في الواقع أن اللجوء إلى خطف المواطنين المدنيين لم تكن تناسب معطيات الحركة الكردية، كحركة قومية تناضل من أجل حقوق الإنسانية والقومية لشعب، إذ أن هذه السياسة تعارض كل ما كانت تنادي به الحركة الكردية .
٥. خلال حقبة الثمانينات كانت تحالفات قيادات الحركة الكردية، مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية، فضلاً عن لجوء بعض أحزابها إلى خطف مواطني الدول الغربية أضر بسمعة الحركة الكردية كثيراً لدى الحكومات الغربية وصحافتها، إذ أن الحركة الكردية كانت تحتجز إلى تاريخ ٢٨ حزيران ١٩٨٢ (٢٨) شخص من مختلف جنسيات الدول الغربية.
٦. يجب ملاحظة مدى المعاناة الإنسانية التي تعرض له شخص مايكل باول وعائلته خلال ١٨ شهراً، كمواطنين أبرياء ليس لهما أي علاقة لما يتعرض له الكرد، وهذا ما يتناقض لما يصبو إليه الشعب الكردي و حركته القومية.

الهوامش

(١) تأسست في بغداد في شهر نيسان ١٩٧٦، على يد عدد من القيادي المنشقين عن الحزب الديمقراطي الكردستاني، وعدد آخر من السياسيين الكرد، الذين رفضوا الواقع الجديد عقب انهيار الحركة الكردية في آذار ١٩٧٥، و أرادوا معاودة النضال من جديد من أجل حقوق القومية للكرد العراق. و كان من أبرز قياداتها علي العسكري، رسول مامند و خالد سعيد (دكتور خالد) وعمر مصطفى (دبابه)، صالح اليوسفي . للمزيد من التفاصيل ينظر : برايم جهلال، جهبيك له ميزووي كؤمهله، ج سبيهم، چاپخانه يجوارچرا، (سليمانى - ٢٠١١)، ل ل ١١٦ - ١١٩؛ كاظم حبيب، حركة التحرر الوطني للشعب الكردي في كردستان العراق، دارنارس، (أربيل - ٢٠٠٥)، ص ٣٨٨ - ٣٨٩

(٢) في ٢٦ ايار ١٩٧٦ أعلن سامي عبدالرحمان عن قيام القيادة المؤقتة للحزب الديمقراطي الكردستاني، وتشير المصادر إلى أن هذه القيادة الجديدة استندت في قيادتها على الأفكار

الاشتراكية الماركسية، ولم يحدد مصطفى البارزاني قيادتهم وعملهم كونه من وجهة نظره لا يناسب الحزب الديمقراطي الكردستاني: ثاوات محنة مدرّسول، بينكه و رولّي بناري قه نديل لمبزوتنه موى رزكارىخوازى كورد (١٩٧٥-١٩٩١)، نامهى ماستمر، كوليزى ئاداب-زانكوى رابهرين، (٢٠١٧- ههولير)، ل ل برايم جهلال، ژيدري بهرى، ل ١٣، بهراويز (١).

(٣) صلاح خراسان، التيارات السياسية في كردستان العراق، مؤسسة البلاغ، (بيروت - ٢٠٠١)، ص ص ٤٨٨ - ٤٩٠: للمزيد ينظر: ثاوات محنة مدرّسول، ژيدري بهرى، ل ١١١ - ١١٣.

(٤) برايم جهلال، زيدري بهرى، ل ١٢٢.

(٥) يعد محمود عثمان أحد القيايين البارزين في الحركة الكردية المعاصرة، ولد في قضاء بنجوين بمحافظة السليمانية ١٩٣٨، و التحق بصوف الحزب الديمقراطي الكردستاني في عام ١٩٥٤، ترأس لجنة العلاقات الخارجية للحزب في بداية الستينيات، و هو يحمل شهادة بكالوريوس من كلية الطب في جامعة بغداد، أُنْتُخِبَ بعد سقوط نظام صدام حسين ٢٠٠٣ عضواً في الجمعية الوطنية ٢٠٠٥، وهو أحد مؤسسي الحزب الاشتراكي الكردستاني الموحد، وكان الشخص الثاني في الحزب بعد رسول مامند سكرتير عام الحزب. مقابلة شخصية مع محمود عثمان ١/ ١١/ ٢٠١٧.

(٦) وادي يقع قرب بلدة رواندوز في شمال محافظة أربيل.^٦

صلاح خراسان، المصدر السابق، ص ص ٤٩٠ - ٤٩١.

(6) NBR 380/1 FCO 8/4188 Confidential Letter From EGERTON (British Embassy Baghdad), to FCO , 6 February 1981

(٦) مايكل باول من مواليد ١٩٥٢ من موريل Walmer في جنوب شرق لندن، تتكون عائلته من أم التي تعيش في بلدة Kingsdown أيضا في جنوب شرق لندن ولديه أخ جون باول. و كان باول يعمل لدى شركة أخوان كتانه

(٧) صلاح خراسان، المصدر السابق، ص ص ٤٩٠ - ٤٩١.

(8) NBR 380/1 FCO 8/4188 Confidential Letter From EGERTON (British Embassy Baghdad), to FCO , 6 February 1981.

(٩) مايكل باول من مواليد ١٩٥٢ من موريل Walmer في جنوب شرق لندن، تتكون عائلته من أم التي تعيش في بلدة Kingsdown أيضا في جنوب شرق لندن ولديه أخ جون باول. و كان باول يعمل لدى شركة أخوان كتانه اللبنانية بموجب عقد بينهما، و لم يشغل باول أية منصب حكومية أو ادارية، تخرج من كلية الهندسة جامعة أوكسفورد بداية سبعينات القرن الماضي.

NBR 380/1 FCO 8/4188 Confidential Letter From EGERTON (British Embassy Baghdad), to FCO , 4 February 1981.

- (10) Ibid.
NBR 380/1 FCO 8/4188 Letter Dean(British Embassy Beriut) , To Department Of State 14 April 1981.
- (11) NBR 380/1 FCO 8/4188 Confidential Letter From EGERTON (British EmbassyBaghdad), to FCO , 4 February 1981.
NBR 380/1 FCO 8/4188 Confidential Letter From EGERTON (British EmbassyBaghdad), to FCO , 9 February 1981.,
NBR 380/1 FCO 8/4188 Letter From ELGAR (British EmbassyCape Town) To FCO 9 February 1981.
- (12) NBR 380/1 FCO 8/4188 ConfidentialLetter From EGERTON (Baghdad Embassy), to FCO , 13 February 1981.
- (13) NBR 380/1 FCO 8/4188 Confidential Letter From EGERTON (British EmbassyBaghdad), to FCO , 9 February 1981.
- (14) يذكر ان عمليات الاختطاف أخذت تتزايد منذ ١٩٧٨ من قبل حزب الاتحاد الوطني الكردستاني، ومن ثم حزب الاشتراكي الكردستاني الموحد منذ ١٩٨٠، فهذا الخصوص اختطف عددا كبيرا من الهندين الذين كانوا يعملون لدى الشركات في العراق، فقد أشارت السفارة الهندية في بغداد بانها تجهل مصير مواطنيها المختطفين، وان اختطاف البعض منهم يرجع الى ١٩ كانون الأول ١٩٧٨، وانه الى ١٩٨١ لم يكن هنالك سوى استثناء وحيد اطلق سراحه من بين عدد كبير من الهنود المختطفين من قبل الاحزاب الكردية في كردستان العراق .
- NBR 380/1 FCO 8/4188 Confidential Letter From EGERTON (British EmbassyBaghdad), to FCO , 4 February 1981.
- (15) NBR 380/1 FCO 8/4188 Confidential Letter From EGERTON (British EmbassyBaghdad), to FCO , 4 February 1981.
- (16) NBR 380/1 FCO 8/4188 Confidential Letter From Carrington To Cape Town 12 February 1981.
NBR 380/1 FCO 8/4188 Confidential Letter From Egerton (British Embassy Baghdad), To FCO , 9 February 1981.
- (17) NBR 380/1 FCO 8/4188 Confidential Letter From Egerton (British Embassy Baghdad), To FCO , 15 February 1981.
- (18) Times 19 February 1981.
- (19) NBR 380/1 FCO 8/4188 Confidential Letter From Dean To Department of State 14 April 1981.
- (20) Times 19 February 1981. Op.Cit.
- (21) Financial Times 19 February 1981.
- (22) The Sun 19 February 1981.

(٢٣) هنري تيموريان : كاتب في مجال القضايا الفلسفية، ومُعلق (أو محلل) لتاريخ وثقافة وسياسة الشرق الأوسط. و هو كوردي من كوردستان الشرقية (إيران)، درس هناك الفارسية والعربية الكلاسيكية. وعندما بلغ عمره ١٩ عاماً جاء إلى بريطانيا لاستكمال

تحصيله العلمي والحصول على شهادة في الكيمياء. ولكن بدلاً من ذلك أصبح مديعاً في القسم الفارسي في هيئة الإذاعة البريطانية BBC بلندن. وفي عام ١٩٨٠ دعت صحيفة التايمز The Times اللندنية ليعمل فيها بصفة كاتب متخصص في شؤون الشرق الأوسط. وخلال أزمة وحرب الكويت ١٩٩٠ - ١٩٩١ كان يكتب عموداً يومياً في تلك الصحيفة، كما عمل في تلفزيون BBC بصفة أحد المعلقين الرئيسيين فيها. وبعد تلك الحروب كان يعمل محللاً للتطورات والحروب في المنطقة في الإذاعات الغربية الرئيسية، وقد ترك العمل في صحيفة التايمز عام ١٩٩٦. وقد كتب كتاباً عن سيرة الشاعر والفيلسوف وعالم الرياضيات الشهير عمر الخيام ونشر في لندن عام ٢٠٠٧ وترجم إلى لغات عديدة كما نشر كتابين آخرين: الأول عام ٢٠١٥ بعنوان:

((The Consolations of Autumn : Sages in Hard Times))

والثاني في ٢٠١٦ بعنوان: ((Khayyam :Poet. Rebel. Astonomer)). للمزيد ينظر:

www. Hteimourian.net.

(تاريخ الزيارة في ٢٤ / ٢ / ٢٠١٧)

(24) The Guardian 4 July 1981 , Times 19 February 1981. Op.Cit

(25) Sunday Mirror 13 December 1981.

(26) NBR 380/1 FCO 8/4188.

بيان من الحزب الاشتراكي الكردستاني الموحد حول " الرهائن التسعة " ١٩٨١/٣/٣

(27) Ibid.

(٢٨) زيارة الباحث لأرشيف هومر شيخ موسفي ١٨ شباط ٢٠١٥.

Special collection-Exeter University -UK

(29) NBR 380/1 FCO 8/4188 Confidential Letter From W I Rae (Middle East Department), To Mr Moberly , Sir J Graham 8 April 1981.

(30) NBR 380/1 FCO 8/4189 Confidential Letter T J Clark (British Embassy Blgarde), To W I Rae (Middle East Department), 9 April 1981.

(31) NBR 380/1 FCO 8/4189 Confidential Letter From W I Rae ((Middle East Department), To MrWoga, Sir J Graham, 28 July 1981.

NBR 380/1 FCO 8/4189 Confidential Letter From W I Rae ((Middle East Department), To M C S Weston Esq CVO (British Embassy Paris), 6 May 1981.

(32) NBR 380/1 FCO 8/4189 Confidential Letter From W I Rae ((Middle East Department), To MrWoga, Sir J Graham, 28 July 1981.

(33) Ibid.

(34) NBR 380/1 FCO 8/4189 Confidential Letter From GO Hum To Mr W I Esq, (MBE, MED FCO), 15 July 1981.

(35) NBR 380/1 FCO 8/4189 Confidential Letter From Egerton (British Embassy Baghdad), To FCO 8 June 1981.

(36) NBR 380/1 FCO 8/4189 Confidential Letter From Co Hum (British Embassy Paris), to WI Rae Esq (MED FCO), 31 July 1981

(37) Ibid

(38) Ibid.

(39) Ibid.

(40) NBR 380/1 FCO 8/4189 Letter From W I Rae (Middle East Department), to Sir J Graham 5 Augus1981.

(٤١) في السابع من آب ١٩٨١ أكدت السفارة الهندية لسفارة البريطانية عن إطلاق سراح عن اثنين من مواطنيها الباقين لدى الحزب الاشتراكي الكردستاني الموحد، رغم أن الحكومة الهندية لم تفاوض الحزب الكردي ولم تستجب لأية من مطالبيها مثلها مثل الحكومة العراقية التي لم تفاوض الحزب الاشتراكي الكردستاني المحد بهذا الخصوص .

FCO 8/4191 NBR 380/1 Latter From Ramsay (British Embassy Baghdad) , To FCO 25 August 1981.

(٤٢) يشير تقرير بريطاني إلى أنه في منتصف شهر آب ١٩٨١ أختطف أربع من الألمان من قبل إحدى الأحزاب الكردية ((الأنفصالية/كذا في الوثيقة))، إلا أن الوثيقة البريطانية لا تشير الى تفاصيل هذه الحادثة بشأن هوية المختطفين والخاطفين، إلا أنه دلالة أخرى على مدى انتشار هذه الظاهرة لدى الأحزاب والتنظيمات السياسية الكردية خلال عقد الثمانيات من القرن الماضي في كردستان العراق .

NBR 380/1 FCO 8/4189 Confidential Letter From W I Rae (Middle East Department), to AL Free-Gore ESQ (British Embassy VIENNA) 17 Augus1981.

(43) Ibid.

(44) FCO 8/4191 NBR 380/1 Confidential Latter From Sir J Graham FCO To British Embassy Baghdad 24 August 1981.

FCO 8/4191 NBR 380/1 Confidential Latter From Carrington , To British Embassy Baghdad 21 August 1981.

(45) Ibid

FCO 8/4191 NBR 380/1 MICHEAL POWELL:LINE TO TAKE ,Undated.

(46) FCO 8/4191 NBR 380/1 Confidential Letter From W I Rae ESQ (Middle East Department), To I L Blackley ESQ (British Embassy Beriut) 14 August 1981

(٤٧) هناك تضارب في التقارير البريطانية بين عدد المعتقلين الذي طالب بها الحزب الكردي بالإفراج عنها، فمرة تذكر ان عددهم سبعة ثم تعود وتحددهم بستة إلا أن الحزب في بيانه في الثالث من آذار ١٩٨١ أشار بان على الحكومة العراقية اطلاق سراح جميع المقاتلين الكرد المعتقلين في السجون العراقية، دون أن تحدد أي رقم.

(٤٨) مقابلة شخصية مع محمود عثمان في ٢٠١٧/١١/١ .

(49) FCO 8/4191 NBR 380/1 Confidential Letter From H D A C Miers TO Sir J Garham 3 December 1981.

(٥٤) جال الصحافي البريطاني كردستان العراق في منتصف شهر ايلول ١٩٨١، وزار معاقل الحزب الاشتراكي الكردستاني الموحد والتقى بمايكل باول. و بعد عودته أستفسرت منه الوزارة الخارجية البريطانية عن أحوال مايكل باول والذي أكد أنه يتمتع بصحة وسلامة.

Ibid

- (51) Sunday Mirror, 13 December 1981, Sunday Times 20 December 1981.
FCO 8/4191 NBR 380/1 Confidential Report (NOTE ON MICHEAL POWELL). Middle East Department Foreign and Commonwealth Office 26 November 1981
- (52) FCO 8/4191 NBR 380/1 Confidential Letter From A J Ramsay (British Embassy Baghdad), To (Middle East Department FCO). 19 October 1981.
FCO 8/4191 NBR 380/1 Letter From Carrington FCO To British Embassy Paris 29 October 1981.
- (53) FCO 8/4191 NBR 380/1 Confidential Letter From H D A C Miers TO Sir J Garham 3 December 1981.

(٥٤) ولد عصمت طه كتاني في الخامس من نيسان ١٩٢٩ في قضاء العمادية بمحافظة دهوك، تخرج عام ١٩٥١ من جامعة نوكس في واشنطن بولايات المتحدة الأمريكية حاملاً شهادة بكالوريوس في العلوم السياسية، وعمل في الوزارة الخارجية منذ ١٩٥٢. وتسلم عدة مناصب دبلوماسية منذ ١٩٥٣، وخلال أعوام ١٩٧٥ - ١٩٨٠ ترأس قسم العلاقات الدبلوماسية في الوزارة الخارجية العراقية كما أصبح رئيس البعثة الدبلوماسية العراقية في الأمم المتحدة. و تقلد منصب رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة بين عامي ١٩٨١ - ١٩٨٢. للمزيد ينظر:

ISMAT T. KATTANI (IRAQ), WWW.UN.Org

(٥٥) ولد محمد محمود عبدالرحمن (المعروف باسمه الحركي سامي عبدالرحمن وسيشار إليه بلقبه الحركي) في سنجار بكوردستان العراق في عام ١٩٣٢، درس في كلية الهندسة بجامعة الموصل، من ثم نال منحة دراسية في بريطانيا بجامعة مانشستر التي حصل فيها على شهادة ماجستير في الهندسة، و بعد عودته عمل مهندساً في وزارة النفط العراقية الى عام ١٩٦٣ إذ انضم إلى صفوف الحزب الديمقراطي الكوردستاني والتحق بالحركة الكوردية المسلحة، و بعد اتفاقية ١١ آذار ١٩٧٠ أصبح وزيراً لشؤون الشمال في الحكومة العراقية، عقب انهيار الحركة الكوردية في عام ١٩٧٥ كان على رأس (القيادة المؤقتة) التي نهضت بالحزب من جديد، ولكنه طرد من الحزب في عام ١٩٧٩. فأسس حزباً جديداً مستقلاً أسماه (حزب الشعب الديمقراطي الكوردستاني) الذي عقد مؤتمره التأسيسي بضواحي مدينة فيينا من ٢٦ إلى ٣٠ آب ١٩٨١. ثم انضم مع حزبه إلى الحزب الديمقراطي الكوردستاني في عام ١٩٩٢، أغتيل في ١ شباط ٢٠٠٤ في مدينة أربيل مع مجموعة من الكادر المتقدم في الحزب نتيجة انفجار استهدفت مقر الحزب الديمقراطي الكوردستاني. للمزيد من التفاصيل ينظر : سامي عبدالرحمن، البديل الثوري في الحركة التحررية الكوردية... : مسعود البارزاني، البارزاني والحركة التحررية الكوردية ١٩٦١ - ١٩٧٥، ج٣، (أربيل -

(٢٠٠٢)، ص ١١١، ١٨٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢٢١، ٢٣٠، ٣٣١، ٣٤٤، ٣٩٢ : صلاح خراسان، المصدر السابق، ص ٢٤٩.

(٥٦) عزيز عقراوي كان أحد القيايين البارزين في الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي انضم اليها في ١٩٦٢، إذ تدرج في المناصب الحزبية حتى أصبح عضوا في اللجنة المركزية للحزب، الا انه عقب اتفاقية ١٩٧١ أنشق عن الحزب، وتقلد عدة مناصب في الحكومة العراقية ثم أنشاء حزب الديمقراطي الكردستاني في ١٩٧٥ في العاصمة العراقية بغداد بإيعاز من الحكومة العراقية. صلاح خراسان، المصدر السابق، ص ١٩٦ وما بعدها.

(57) FCO 8/4191 NBR 380/1 Confidential Letter From John Graham To Middle East Department 20 November 1981.

FCO 8/4191 NBR 380/1 Confidential Letter From John Graham FCO To Sir Anthony Parsons KCMG MVO MC UKMIS YORK, 7 December 1981.

FCO 8/4191 NBR 380/1 Confidential Letter From A D. Parsons United Kingdom TO The United Nation 15 December 1981.

(٥٨) مما يدل بكل وضوح أن مسألة أختطاف رهائن من مواطني الدول الغربية بعد ١٩٧٥ وبالأخص في بداية حقبة الثمانينات من القرن الماضي أصبحت ظاهرة متفشية لدى التنظيمات السياسية الكردية في كردستان العراق. ما تناولته تقرير بريطاني يشير إلى ذلك بشكل جلي إذ جاء فيها ((في ٢٥ من تشرين الثاني ١٩٨١ اختطف ثلاثة مهندسين^{٥٨} نسوايين من قبل مقاتلين إحدى الأحزاب الكردية، وخلال تلك المدة كان هنالك اتصالات ومقابلات بين كل من بريطانيا وفرنسا، ألمانيا الغربية ونمسا حول كيفية التعامل مع الأحزاب الكردية لتحرير مواطنيها المختطفين (...)). للمزيد ينظر:

FCO 8/4191 NBR 380/1 Confidential Letter From A L Free-Gore British Embassy Vienna, To W I Rae Esq (MED FCO), 3 December 1981.

(59) FCO 8/4191 NBR 380/1 Letter From 10 DOWNING STREET To J. Powell Esq, 1 December 1981.

(60) SUNDAY MIRROR 13 December 1981.

(61) FCO 8/4191 NBR 380/1 Confidential Letter From Carrington FCO To British Embassy Baghdad 18 December 1981.

(62) NBR 380/1 FCO 8/4763 Letter From W I Rae (Middle East Department), Mr Miers, Mr Moberly 16 April 1982.

(63) NBR 380/1 FCO 8/4763 Confidential Letter From P F M Wogan (Middle East Department), B S T Eastwood 7 May 1982.

(٦٤) عادل مراد أحد السياسيين الكرد المعاصرين، ولد في ١١ كانون الأول ١٩٤٩ يحمل شهادة ماجستير في علوم الكيمياء من جامعة بغداد، وهو أحد مؤسسي الاتحاد الوطني الكردستاني في حزيران ١٩٧٥، ومن ثم انضم إلى الحزب الاشتراكي الكردستاني الموحد عقب تأسيس الحزب، الا أنه ما لبث أن عاد إلى حزب الاتحاد الوطني الكردستاني تقلد

منصب السفير العراقي في رومانيا بين عامي ٢٠٠٤ - ٢٠٠٩، وكان أحد أبرز قيادي الحزب
الاتحاد الوطني الكردستاني خلال العقد الاخير، توفي في ١٨ من أيار ٢٠١٨.

en.m.wikipedia.org.

- (65) NBR 380/1 FCO 8/4763 Letter From W I Rae (Middle East Department),
To PS/MrHurd 2 April 1982.

(٦٦) في السابع من نيسان ١٩٨٢ أختطف الحزب الاشتراكي الكردستاني (أحمد عثمان خليل)
وهو ضابط من القوات الجوية العراقية، وهذا ما أثار مخاوف الحكومة البريطانية أكثر.

NBR 380/1 FCO 8/4763 Confidential Letter From Egerton (British
Embassy Baghdad), To FCO , 7 April 1982.

NBR 380/1 FCO 8/4763 Confidential Letter From B S T Eastwood To P F
M WoganEsq (MED) 28 April 1982.

NBR 380/1 FCO 8/4763 Confidential Letter From (British Embassy
Baghdad), To FCO , 14 April 1982.

(٦٧) القائمة الأدوية باسماء وكميات المحددة كما يلي:

Tetanus:(1000 Amp. Tetanol , 1000 Amp Tetagam). Antibiolica: (250
Amp. Ampicillinmg, 250 Amp. Ampicillin 500 mg,250 package oral
Ampicillin 250 mg, 250 package keflex or any other cephsoporine (250
gm),250 package keflex or any other cephsoporine (500 gm),250 package
of fluid keflex or any other cephsoporine (per Injekt), 250 package of
tetracycline ,250 package cholramphenicol, 1000 Antibiotic (egNebactin)
plaster Gaze ,2 Autoclaves),1000Amp analgetica, 1000Amp Morphin ,
1000 Amp Sosigion, spasmolytica, (eg 2000 Amp. Buscoupan, 1000
Package of Oral Ruscanpan, 500 Package of oral spasmocibalgain).

للمزيد عن قائمة الأدوية المرسلة على الحكومة البريطانية ينظر ملحق رقم (٣) :

- (68) NBR 380/1 FCO 8/4763 Confidential Letter P F M (Middle East
Department), To B S T Eastwood Esq , 7 May 1982.

- (69) NBR 380/1 FCO 8/4763 Confidential Letter From W I Rea (Middle East
Department), To MrMiers , Mr Moberly , 16 April 1982.

- (70) Ibid.

- (71) NBR 380/1 FCO 8/4763 Confidential Letter From W I Rea (Middle East
Department), To MrWogan, Sir J Leahy , 29 April 1982.

- (72) Ibid.

- (73) NBR 380/1 FCO 8/4764 Letter From Adel Murad (Representative Of The
Kurdistan Socialist Party , Iraq), 20 May 1982.

- (74) Ibid.

- (75) Ibid.

- (76) Times 6 April 1982.

- (77) NBR 380/1 FCO 8/4763 Confidential Letter From W I Rea (Middle East
Department), To MrWogan, MrMiers, 21 April 1982

- (78) NBR 380/1 FCO 8/4763 Confidential Letter From W I Rea (Middle East
Department), To MrMiers , Mr Moberly , 16 April 1982.

(٧٩) ولد في كانون الأول ١٩٣٠، و عاصر جمهورية كوردستان في مدينة مهاباد بكوردستان إيران، وكان أول نشاطه السياسي في ١٩٤٥ عندما قام بدور مهم في تأسيس اتحاد الشباب الديمقراطي في كوردستان الذي كان إحدى مؤسسات الحزب الديمقراطي الكوردستاني - الإيراني و عمل في جميع مناصب الحزب إلى أن انتخب سكرتيراً للحزب في المؤتمر الثالث عام ١٩٧٣، درس اللغة والتاريخ الكوردي بجامعة السوربون في باريس حتى عام ١٩٦١، عاد إلى كوردستان إيران في أواخر ١٩٧٨ وقام برفقة عشرين ألف مقاتل من البشمركة بحمل السلاح ضد الشاه محمد رضا بهلوي وسيطر على العديد من مدن كوردستان إيران، إلا أنه عقب الثورة الإيرانية وسيطرة آية الله الخميني على الحكم بأشهر عديدة تمكنت القوات الإيرانية من السيطرة على كوردستان الشرقية، و اغتالت الانتخابات الإيرانية عبدالرحمن قاسمelo في العاصمة النمساوية فيينا في ١٣ تموز ١٩٨٩. محمد علي الصويركي، معجم أعلام الكرد، بنگه‌ی ژین، (السليمانية - ٢٠٠٦)، ص ٤٢٥ - ٤٢٦.

(80) NBR 380/1 FC0 8/4764 Report FCO (SIR J LEAHY S MEETING WITH MRS POWELL), 21 June 1982.

(٨١) أسس جمعية الصداقة البريطانية - الكوردية في نيسان ١٩٧٥ بمدينة لندن لورد كيلبراكن الذي أصبح رئيس الجمعية، و عضو مجلس العموم البريطاني كينث لي Kenneth Lee، وأنضم إليها عدد من أعضاء البرلمان والسياسيين البريطانيين. وكانت الجمعية تهدف إلى حشد الدعم للقضية الكوردية بشكل عام في بريطانيا وأوروبا، وتقديم يد المساعدة للاجئين الكورد في إيران وأوروبا، وكانت لها الكثير من النشاطات بهذا الشأن. للمزيد ينظر: ميهفان محمد حسين، موقف بريطانيا من القضية الكردية في العراق ١٩٧٥ - ١٩٨٠: دراسة تاريخية وثائقية، مركز زاخو للدراسات الكردية، ٢٠١٨، ص ٢١٦ - ٢٢٨.

(82) NBR 380/1 FC0 8/4764 Letter From P F M Wogan (Middle East Department), To Mr, Coast, 22 July 1982.

(٨٣) تمت الإشارة في البحث أن عادل مراد مثل الحزب الاشتراكي الكردستاني في مفاوضات الحزب مع الحكومة البريطانية بشأن مايكل باول خلال مدة السادس من نيسان الى الثاني من أيار ١٩٨٢، إلا أن عادل مراد هو في الأصل مسؤول مكتب العلاقات الخارجية لحزب في دمشق خلال هذه المدة.

(84) NBR 380/1 FC0 8/4764 Letter From Adel Murad (In Charge Of Foreign Relation Bureau - Damascus - Syria), To British - Kurdish Friendship society, 17 June 1982.

(85) NBR 380/1 FC0 8/4764 Letter From RassolMamand (Kurdistan Socialist-Iraq " Political Bureau"), 29 June 1982.

(86) NBR 380/1 FC0 8/4764 Letter From P F M Wogan (Middle East Department), To Mr, Coast, 22 July 1982

(87) Ibid.

(88) Ibid.

ملحق رقم (١)

بيان من الحزب الاشتراكي الكردستاني الموحد حول "الرهائن التسعة" ١٩٨١/٣/٣

بسم الله
من الحزب الاشتراكي الكردستاني الموحد حول
"الرهائن التسعة"

بالرقم من موزاكر من شهر على قيام قوتنا (البشمه ركه) الاطبال باحتطاف (٩) اشخاص من العرب والاجانب العاملين في المؤسسات العراقية والمتعاقدين مع السلطة الفاشية، واحتجازهم كرهائن لدى الثورة، فان النظام الدكتاتوري العراقي لم يتحرك باتجاه أية خطوة ايجابية لتفدية مطالب الثورة والتي يتوقف عليها اطلاق سراح الرهائن، وهو بذلك يقدم دليلا على عدم اكتراثه بصيرهم، شللا لا يكتري بصير ابناء الشعب العراقي بحيث يقع بالسلطات منهم في سجنونه وزناياته السيئة الصيت.

ان اقدام الاطبالا (البشمه ركه) الذي يبرعون راية الثورة في كردستان حثا الى جنب الفصائل القوية الاخرى، يستهدف جلب انتباه الرأي العام العربي والعالمي الى قضية شعبنا العادلة والمساءلة التي يحجبها في ظل الفاشية المتسلطة على رقابه، وهو رد كروي اخر على تصاعد الارهاب السلطوي الذي شبل اخيرا اطفال ميائل الثوار من النساء والاطفال والشيوخ وتعقد احكام الاعداء بالاجلة بحق المناضلين المعاضين لها.

ان حثنا الذي وجدنا في الاوسط ثوبا طائفي الى القوى والنشطات الاساسية ومطلي الشعوب المحبة للحرية والسلام والى الهيئات الديمقراطية حثا ممارسات النظام العراقي ضد الشعب وتجاوزه المسترة والاجاب التي ادت الى اختطاف الرهائن، واضح ان لا سبيل لاطلاق سراحهم الا بتفدية مطالبنا العادلة.

اننا ان نعرض هذا الرمايل الوجه من الرهائن الى سفارات حكوماتهم في بغداد، نحل النظام العراقي كامل المسؤولية لاية تطورات تتعلق بصيرهم ومطالبنا العادلة التي يجب على النظام العراقي تنفيذها والتي اعلنت في وقت سابق هي:

- ١ - اطلاق سراح ميائل القاطنين "البشمه ركه" والمعارضين للنظام من الشيوخ والنساء والاطفال.
- ٢ - ايقاف حملة الاعداء واطلاق سراح البشمه ركه الذين رهقوا في ايدي السلطات العراقية خلال تصديهم لها ويتنصرون تنفيذ حكم الاعداء بحقهم في المجون العراقية، واطلاق عمليات التعذيب والسبي والقتل بحق المعتقلين اسيايين عموما وضمان حق الدفاع عن النفس.
- ٣ - ايقاف حملات التهجير والتعذيب القسرية في كردستان والكف عن تشريد وتهجير المواطنين العراقيين عموما الى خارج الوطن بسبب معارضتهم للنظام.

٤ - على الاجهزة الاعلامية في كل من بريطانيا والهند ولبنان ومصر الاعلان عن خيبر اعتقال مواطنين منهم من قبل الحزب الاشتراكي الكردستاني الموحد. وبما ان الاسباب التي ادت الى ذلك، والاشارة الى معاناة الشعب الكردي والعراقي عموما في ظل النظام الدكتاتوري الحاكم.

ادناه اسماء المحتجزين:

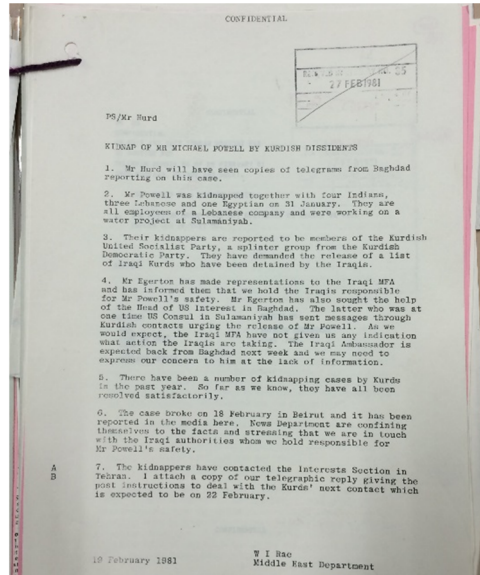
الاسم	الوظيفة	الجنسية
١- مايكل باول	مهندس	بريطاني
٢- آريان شارما	فني	الهند
٣- نارابن آجوتن	مهندس	الهند
٤- شمس الدين القرشي	مهندس	الهند
٥- د. ويلهاري	سكرتير الادارة	الهند
٦- د. صبري مصطفى ابراهيم	طبيب اسنان	مصر
٧- قنبر حسن قنبر	فني	لبنان
٨- حسين احمد زيدان	فني	لبنان
٩- حسن اسماعيل لع	فني	لبنان

١٩٨١ / ٣ / ٣

NBR 380/1 FCO 8/4188.

ملحق رقم (٢)

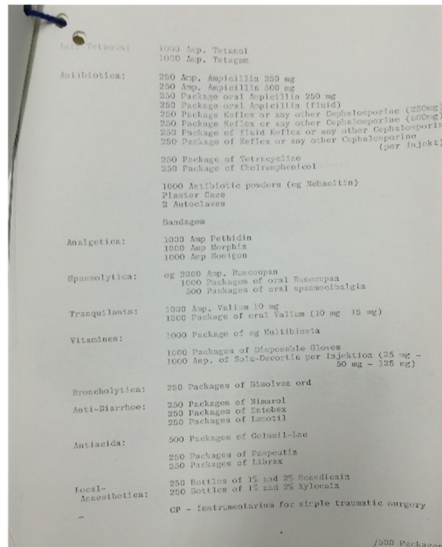
الوثيقة تتناول قضية اختطاف مايكل باول، وتوصيات الحكومة العراقية للشركة اللبنانية وللسفارة البريطانية في بغداد بعدم التدخل، وتنفيذ مطالب الحزب الاشتراكي الكردستاني.



NBR 380/1 FCO 8/4188.

ملحق رقم (٣)

قائمة الأدوية التي ارسلها الحزب الاشتراكي الكردستاني الموحد، الى الحكومة البريطانية والجمعية الصداقة البريطانية - الكردية في نيسان ١٩٨٢.



500 Packages of Aspirin
500 Packages of Novalgin
500 Packages of Paracitol

1000 Packages of Ketanest

Disposable Syringes 2.5 ml, 5 ml, 10 ml
Needles

1000 Amp of Antihistaminica eg Tavegil
1000 Amp of Calcium

NBR380/1 FCO 8/4189.

په یوهندیښ بهریتانی- کوردی سهارمت رمفاندنا ئەندازیاری بهریتانی مایکل باول ژلایع پارتا سوشیالیستا کوردستانی-ئیکگرتی

۱۹۸۱ - ۱۹۸۲

پوخته:

هه‌لویستێ حکوومه‌تین عیراقی ل هه‌مبهر کیشه‌یا کوردان د سهرده‌می هه‌قچه‌رخدا چه‌ندین ره‌هه‌ندان بخوه‌قه دبینیت و کومه‌ک ژ ئەنجام و هوکاران ژێ دهرکه‌فتینه کو د هه‌می بوراندا کارتی‌کرن ل کورد و کوردستانی‌کرینه. ژلایع خوه‌ق سهرکردایه‌تیا بزاقا کوردی ب هه‌میشیانین خوه‌ هه‌ولدا کو بالا به‌ریتانیا بو خوه‌ بکیشیت و ده‌ست بو چه‌ندین ری‌کان بر داکو ئیکا هند بکه‌ت کوبه‌ریتانیا پشته‌قانی وئ بکه‌ت و ل لایع وئ براوه‌ستیت. ئی چ جارن بزاقا کوردی هه‌ولنه‌دا کو گه‌قان ل هاوه‌لاتیښ به‌ریتانی ل ده‌قهری یان ل عیراقی یان ئەوین سهرمدانا کوردستانی دکه‌ن یان تیدا کار دکه‌ن بکه‌ت، ئی ئەف هه‌لویسته‌ پشتی نسکویا سالا ۱۹۷۵ تا راده‌یه‌کی هاته‌ گهورین و ل ۳۰ کانوونادووئ ۱۹۸۱ ئەندازیاری به‌ریتانی مایکل باول ژلایع ئەندامین پارتا سوشیالیست اکوردستای ل ده‌قهراسلیمانی هاته‌ رمفاندن و کیشه‌یا نازادکرناوی بو ماوئ سال و نیقان به‌ردموامبوو. و ژلایع‌خوه‌قه حکوومه‌تا به‌ریتانی چه‌ندین هه‌ول بو نازادکرناویدا و ل به‌رامبه‌ردا وئ پارتا کوردیژی چه‌ندین مه‌رج دانان ژبو‌نازادکرنا ئەندازیاری ناقبری. و هنده‌ک ژ سهرکردمیښ بزاقا کوردی ل سالیښ هه‌شتیښ ژ سه‌ده‌ی بیست دیتن کو په‌نا برن بو فی‌ری‌ک- ئانکوره‌فاندنا هاوه‌لاتیښ وان دموه‌تین به‌رژموه‌ندی و کاریگه‌ری ل ده‌قهری هه‌ی- باشترین چاره‌یه ژبو‌په‌یداکرنا گ‌قاشی بو سهرقان دموه‌تان-نه‌خاسمه به‌ریتانیا-ژ بو بده‌ستخستنا پشته‌قانی سیاسی یان دارایی یان وه‌ک بانگه‌شه‌یه‌کی بو بزاقاکوردی دناف روژنامه‌گه‌ری وان وه‌لاتاندا، چونکه‌ روژنامه‌یان زور ب گرنگی به‌حسب بابه‌تین رمفاندنا هاوه‌لاتیښ وان وه‌لاتان دکر. و دراستیدا ده‌ستبرنا هنده‌ک سهرکردمیښ کورد ژبو‌قی کاری ل ژیرکاریگه‌ریا هزین شوهره‌شگ‌یرین رادی‌کال و ری‌بازا وان یاهزریا چه‌پرو بووه‌روه‌ساژ به‌رشکه‌ستنا هه‌می ری‌کین دی بوو ژبو‌ک‌یشانا بالا دموه‌تین جیهانی ژ بو داخوازین ملله‌تی کورد بوو ئەوا نه‌ شیا بی‌شته‌قانی نی‌فده‌موه‌تی تایبه‌ت یاروژنا‌قایی و به‌ریتانی بو لایع خوه‌ بکیشیت. ئی گه‌فکر ل ژيانا‌هاوه‌لاتیښ سفیل هندی زیان گه‌هاندیه بزاقا کوردان هند مفا نه‌گه‌هاندی.

په‌ی‌شین سهره‌کی: پارتا سوشیالیستا کوردستانی- ئیکگرتی، بریتانیا، مایکا پالو، عیراق، کیشا کوردی.

Kurdish contacts on the Abduction of –British British Engineer Michael Powell by Kurdistan Unified Socialist Party -in 1981

Abstract:

The situation of British governments on the Kurdish issue in Iraq, in contemporary history, has had many dimensions, and it is resulted in a total of results and factors that affecting the Kurds and Kurdistan in different levels. On the other hand, the leaders of the modern Kurdish movement tried harder to win the British side during the twentieth century and resorted to several ways to make British governments support the movement and stand by its side, but, the leaders of the Kurdish movement did not try to threaten the British civil citizens in the region, or in Iraq, or who were visiting or working In Iraqi Kurdistan. This is what has been changed slightly after 1975 that is when, on January 30, 1981, British engineer Michael Powell was abducted in Sulaimani city by the unified Kurdish Socialist Party and the issue of his release took more than a year and a half. There have been numerous attempts by the British government in return; the Kurdish party required a number of demands in which the British government demanded to implement in order to grant a freedom to a British citizen. Besides, certain of the Kurdish movement leaders who returned to this means in which it emerged in the eighties of the last century, that any threats to the lives of British civilian citizens is the best way to put pressure on countries that have influence and interests in the region so as to acquire benefit as much as possible from the positions of these countries, including Britain, both in terms of political positions or getting the access to material support or in terms of making such issues as propagandas for the Kurdish issue by addressing the press of these countries about the issues of abducting their citizens and referring to the issue of the Kurdish people. In fact, some of the Kurdish movement leaders focused to this method as a result of their revolutionary radical doctrines and their leftist intellectual approach. On the other hand, as a result of the failure of all possible means to make the countries of the world respond to the demands of the Kurdish issue in which did not succeed in bringing international sympathy, Western and British sympathy in particular, to the suffering of the Kurdish people, thus, threatening to the lives of civilians harmed the Kurdish

Key words: *Kurdistan Unified Socialist Party, British, Michael Powell, Iraq, The Kurdish Issue.*